

حكم

باسم الشعب

المحكمة العسكرية للجنايات الدائرة الثانية

المنعقدة علنا بجهة : أسبوط سعت ١٠٠٠ يوم الخميس الموافق ٢٧/٧/٢٠١٧

برئاسة : العقيد / محمد عرفة حسين

وعضوية كلا من : العقيد / وليد محمد نصار

المقدم / علي عبد الستار سلمان

وحضور ممثل النيابة : ملازم اول / ابو الحسن شرف خلف

وسكرتارية : ملازم شرف / وائل حمد الله سعيد

أصدرت الحكم الآتي:

في القضية رقم ٢٠١٥/٢٨٢ ج.ع.كلى أسبوط
٢٠١٥/٢٠٩ ج.ع.جزلى أسبوط

ضد

تتهم النيابة العسكرية المذكورين بعد :-

- | | |
|--|--|
| ١ - المدعو / عبدالعظيم سلطان عبدالسميع سلطان | المقيم سكنا / قليني - بندر مغاغة - المنيا |
| ٢ - المدعو / محمد الفولى عبدالحفيظ السيد | المقيم سكنا / ش طراد النيل - بندر مغاغة - المنيا |
| ٣ - المدعو / فتحى على سيد على | المقيم سكنا / الفابريقه - بندر مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته) |
| ٤ - المدعو / محمد حسن على الزياى | المقيم سكنا / الفابريقه - بندر مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته) |
| ٥ - المدعو / هشام محمد أحمد هندي | المقيم سكنا / بندر مغاغة - المنيا |
| ٦ - المدعو / حسين محمد مرسى حسين | المقيم سكنا / ش طه حسين - بندر مغاغة - المنيا |
| ٧ - المدعو / محمد عبدالعظيم محمد صالح | المقيم سكنا / بندر مغاغة - المنيا |
| ٨ - المدعو / حسين عبدالرازق محمد إبراهيم | المقيم سكنا / قليني - بندر مغاغة - المنيا |
| ٩ - المدعو / الحسينى أمين خليل عبد النبى | المقيم سكنا / ش طه حسين - بندر مغاغة - المنيا |
| ١٠ - المدعو / غزام فاروق عبدالستار عبدالعظيم | المقيم سكنا / ٣٧ الحاج جسان العمرانية - مغاغة الجديدة - المنيا |
| ١١ - المدعو / محمد أحمد ابوالعلا عفيفى | المقيم سكنا / ش سعد زغلول - بندر مغاغة - المنيا |
| ١٢ - المدعو / عاطف أحمد شحاتة مرسى | المقيم سكنا / ش الجمهورية - بندر مغاغة - المنيا |
| ١٣ - المدعو / محمد أحمد عبدالرحيم محمد | المقيم سكنا / قليني - بندر مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته) |

التوقيع

رئيس المحكمة

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٢٠١٥/٢٨٢ ج ٤ أسبوط

-٢-

- ١- المدعو/ أحمد محمد أحمد البنا
- ١- المدعو/ ممدوح أحمد سيد يحيى
- ١- المدعو/ محمد ممدوح أحمد سيد
- ١- المدعو/ أحمد محمد إبراهيم دحدوح
- ١- المدعو/ عبدالرزوق نجيب حسين حسانين
- ١- المدعو/ محمد علي محمد أحمد
- ٢- المدعو/ إبراهيم محمد عمران محمد
- ٢- المدعو/ جمعه محمد جمال حسن عبدالرازق
- ٢- المدعو/ رجب محمد أحمد السيد وشهرته أبو الشيخ
- ٢١- المدعو/ رمضان زيدان عبداللطيف زيدان
- ٢- المدعو/ جمال محمد عبدالنبي محمد
- ٢- المدعو/ عبدالله حسن محمد علي
- ٢٠- المدعو/ مصطفى حسن محمد علي
- ٢١- المدعو/ أحمد نجيب عبدالوهاب محمد
- ٢٨- المدعو/ كريم شوقي محمد أحمد
- ٢٩- المدعو/ أحمد عبدالمنعم ابوسريع محمد
- ٣٠- المدعو/ محمد إبراهيم علي أبو جدير
- ٣١- المدعو/ فراج أحمد محمد محمود
- ٣٢- المدعو/ أحمد رمضان عبدالله البلهاسي
- ٣٣- المدعو/ محمد محمد عبدالوهاب السيد
- ٣٤- المدعو/ محيى محمد مرسى عبدالجواد
- ٣٥- المدعو/ محمد محمد مير أبو هنتش
- ٣٦- المدعو/ نيمزى التعلب إبراهيم مصطفى
- ٣٧- المدعو/ منصور محمد سامح سلامه
- ٣٨- المدعو/ محمد سيد هاشم متولى
- ٣٩- المدعو/ عبدالفتاح عبدالخميد تمام محمد وشهرته مصباح (مقرر محاكمته)
- ٤٠- المدعو/ جمعه فوزى تمام محمد
- ٤١- المدعو/ حسين محمود إسماعيل مرنى
- ٤٢- المدعو/ فوزى تمام محمد عمر
- المقيم سكا/ موزدة النيل - بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ ش موزدة النيل - بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ ش البلهاسي - بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ شارونة - بندر مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/ بلهاسه - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ بلهاسه - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ قفاده - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ العباسية - مركز مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ العبور البحري - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ نرلة بنى خلف - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ شم القبيلة - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ شم القبيلة - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ شم البحرية - مغاغة المنيا
- المقيم سكا/ شم البحرية - مغاغة المنيا
- المقيم سكا/ العبور - بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ بندر مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/ الشيخ زياد - مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/ العبور - بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ ش طه حسين - مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/ برطباط - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ قفاده - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ مساكن ميانا - بندر مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/ ش الساقية - بني مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ بندر مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ أولاد الشيخ - مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/ أولاد الشيخ - مغاغة - المنيا
- المقيم سكا/ ش طه حسين - بندر ملوي - المنيا
- المقيم سكا/ أولاد الشيخ - مغاغة - المنيا (مقرر محاكمته)

التوقيع

رئيس المحكمة

- ٤٢- المدعو / أسامة شرموخ عبد الغني محمد
المقيم سكونا/ بني واللمس - مغاعة - المنيا
- ٤٤- المدعو / أيمن محمد علي عبدالرسول
المقيم سكونا/ قرية أولاد الشيخ - مغاعة - المنيا
- ٤٥- المدعو / رمضان عفت علي قطيب (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ بجوار مدرسة الأقباط - حارة الجعفره - بندر مغاعة
- ٤٦- المدعو / جمعه علي كسروي علي (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ شارونة - مغاعة - المنيا
- ٤٧- المدعو / محمد فوزي تمام محمد وشهرته محمد فايز (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ أولاد الشيخ - مغاعة - المنيا
- ٤٨- المدعو / رأفت كمال تمام محمد (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ أولاد الشيخ - مغاعة - المنيا
- ٤٩- المدعو / شحاتة محمد راضي محمد وشهرته فرج (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ بني واللمس - مغاعة - المنيا
- ٥٠- المدعو / ممتاز محمود حسن أحمد
المقيم سكونا/ بني واللمس - بندر مغاعة - المنيا
- ٥١- المدعو / دسوقي فتحي محمد علي
المقيم سكونا/ بندر مغاعة - المنيا
- ٥٢- المدعو / أبو الذهب علي السيد جاد الله (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ اطية - مغاعة - المنيا
- ٥٣- المدعو / إبراهيم محمد أنور صالح وشهرته أبو حسيب
المقيم سكونا/ عزبة العمدة - مغاعة - المنيا
- ٥٤- المدعو / نيمري محمد علي عبداللطيف
المقيم سكونا/ شم القبلي - بندر مغاعة - المنيا
- ٥٥- المدعو / جمال كمال محمد محمد نصار
المقيم سكونا/ برطباط - بندر مغاعة - المنيا
- ٥٦- المدعو / محمد محمد علي عبدالرسول حسين (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ أولاد الشيخ - بندر مغاعة - المنيا
- ٥٧- المدعو / محمد علي عبدالرسول حسين (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ أولاد الشيخ - بندر مغاعة - المنيا
- ٥٨- المدعو / محمد رجب كامل علي وشهرته برادعي (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ ش ساعد زغلول - مغاعة - المنيا
- ٥٩- المدعو / عرفه محمود عبدالله حسن
المقيم سكونا/ قليني - بندر مغاعة - المنيا
- ٦٠- المدعو / ضياء الدين فاضل دسوقي محمد
المقيم سكونا/ عزبة الصعايدة - مغاعة - المنيا
- ٦١- المدعو / حسين سليمان عسران إسلامان (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ قليني - بندر مغاعة - المنيا
- ٦٢- المدعو / السيد محمد سيد أحمد
المقيم سكونا/ بندر مغاعة - المنيا
- ٦٣- المدعو / رجب جابر حلمي حسن
المقيم سكونا/ قرية قرارة - مغاعة - المنيا
- ٦٤- المدعو / اشرف غرياني محمد الصبح
المقيم سكونا/ بندر مغاعة - المنيا
- ٦٥- المدعو / خليفة عوض أحمد خليفة (مديرية امن المنيا)
المقيم سكونا/ قرية بني خلف - مغاعة - المنيا
- ٦٦- المدعو / حميدة عبداللطيف حميدة عبداللطيف
المقيم سكونا/ عزبة الصعايدة - مركز مغاعة - المنيا
- ٦٧- المدعو / محمد الظني علي محمد (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ بندر مغاعة - المنيا
- ٦٨- المدعو / أبو الوفا عاطف علي أبو العلا (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ تحت الطراد - بندر مغاعة - المنيا
- ٦٩- المدعو / عبدالرحمن يحيى عبدالرحمن علي (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ ش طه حسين - بندر مغاعة - المنيا
- ٧٠- المدعو / ناصر سيد حسن السيد
المقيم سكونا/ عزبة علي باشا - مركز مغاعة - المنيا
- ٧١- المدعو / أبو البهي محمود محمد أبو البهي (مقرر محاكمته)
المقيم سكونا/ ش الكيسه - بندر مغاعة - المنيا

التوقيع

رئيس المحكمة

تابع أسباب الحكم فى القضية رقم ٢٠١٥/٢٨٢ ج ٤ أسيوط

(مقرر محاكمته)

٧٢- المدعو / خالد رجب كامل على

٧٣- المدعو / عاصم حلمى فؤاد عبدالله

٧٤- المدعو / على عاطف على أبو العلا

٧٥- المدعو / عبدالناصر عبدالعظيم عبدالظاهر

(مقرر محاكمته)

٧٦- المدعو / أحمد محمد البريمى السنوسى

٧٧- المدعو / طه السيد مظهر محمد

٧٨- المدعو / عبدالجواد عبدالعظيم محمد محمود

(مقرر محاكمته)

٧٩- المدعو / جمال السيد محمد الشورى

٨٠- المدعو / أبو بكر إبراهيم سيد حناوى

٨١- المدعو / محمود أحمد محمد عبدالرازق

٨٢- المدعو / شريف حلمى فؤاد عبدالله

٨٣- المدعو / الجندى جمال محمد الششتاوى

٨٤- المدعو / غريانى عربى مصطفى كامل

٨٥- المدعو / عامر محمد حسين محمد

(مقرر محاكمته)

٨٦- المدعو / عربى جمال إبراهيم على

٨٧- المدعو / محمد محمد كامل محمود

٨٨- المدعو / أحمد محمد سليمان عبدالجواد

(مقرر محاكمته)

٨٩- المدعو / أحمد عصام كامل محمد

(مقرر محاكمته)

٩٠- المدعو / محمد عمر سلامه حسنين

(مقرر محاكمته)

٩١- المدعو / على حسن محمد على

٩٢- المدعو / منصور صلاح السيد إبراهيم

٩٣- المدعو / محمد غريب حسين محمد وشيهرته ابوالدهب

٩٤- المدعو / سيد عبدالقادر رجب محمد

٩٥- المدعو / وليد رمضان عبداللطيف صابر (مقرر محاكمته)

(مقرر محاكمته)

٩٦- المدعو / شريف محمد حسين محمد

٩٧- المدعو / حسن على مرعى عبدالغنى

(مقرر محاكمته)

٩٨- المدعو / عمران محمد خيرى حسن

٩٩- المدعو / منير حماد عبدالله محمد

١٠٠- المدعو / محمد على محمد محمد القلافتى

١٠١- المدعو / ضيف الله سالم ضيف الله فضل الله

المقيم سكنا/ ش الساقية - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ ش الدسوقي - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ تحت البرج - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ اشنين - مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ زاوية الجدامى - مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ العور - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ قرية برطباط - مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ شارونه - مركز مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ دهروط - مركز مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ ش الدسوقي - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ منشية الجزائر - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ تحت البرج - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ تحت البرج - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ ش الشوانى - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ قليني - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ ميدان الشهداء - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ منشية الجزائر - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ مساكن ميانة - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ قليني - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ ش الزهور - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ الرحمانية - مركز مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ الرحمانية - مركز مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ مساكن المداور - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ شارونة - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ شارونة - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ اشنين - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ طه حسين - بندر مغاغة - المنيا

المقيم سكنا/ الشيخ عثمان - مغاغة - المنيا

التوقيع

رئيس النيابة

تابع أسباب الحكم فى القضية رقم ٢٠١٥/٢٨٢ ج ٤ أسبوط

- ١٠٢- المدعو / عيد على محمد حميدة
١٠٣- المدعو / أحمد إسماعيل إبراهيم محمد (مقرر محاكمته)
١٠٤- المدعو / عيسى على عبد النبي حسن
١٠٥- المدعو / عمرو فراج محمد فراج
١٠٦- المدعو / محمد رمضان حسن جاد المولى (مقرر محاكمته)
١٠٧- المدعو / أحمد دشوقي أحمد على عليوة
١٠٨- المدعو / محمود مخلوف عبد الخالق أحمد
١٠٩- المدعو / محمد خميس سعد أبو العلا
١١٠- المدعو / محمد فؤاد عرفات محمد
١١١- المدعو / عماد حمدي حسين شحاتة وشهرته عربى
١١٢- المدعو / أحمد هاشم أحمد حافظ
١١٣- المدعو / قرني على أحمد على وشهرته (رضا)
١١٤- المدعو / حسين على عبد الله حسين وشهرته (الزلال)
١١٥- المدعو / محمد عبد الهادي نادر أحمد
١١٦- المدعو / طه إبراهيم عبد الحميد محمود
١١٧- المدعو / عبد ربه أحمد عبد ربه حجازى
١١٨- المدعو / محمد عطية محمد على (مقرر محاكمته)
١١٩- المدعو / طه أحمد محمود على عزام (مقرر محاكمته)
١٢٠- المدعو / محمد عبد الله مصطفى أحمد
١٢١- المدعو / حمادة الشيمى فهمى الشيمى (مقرر محاكمته)
١٢٢- المدعو / شعبان محمد حافظ محمد
١٢٣- المدعو / نزيه جمعه حسن محمد
١٢٤- المدعو / زبيح فكرى قطب حسين (مقرر محاكمته)
١٢٥- المدعو / يحيى بيومى محمد بيومى (مقرر محاكمته)
١٢٦- المدعو / أحمد محمد محمد حسن
١٢٧- المدعو / أشرف فايز توفيق محمد كسرى
١٢٨- المدعو / أشرف فولى جلال توفيق
١٢٩- المدعو / محمد عبد المغنى عبد الوهاب محمد
١٣٠- المدعو / هشام محمود عبد الحكيم ابوطالب (مقرر محاكمته)
١٣١- المدعو / عز العرب أحمد محمد موسى (مقرر محاكمته)
١٣٢- المدعو / مجدى على عبد الصمد على
١٣٣- المدعو / رمضان حسن محمد إبراهيم
- المقيم سكا/قايى - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/شارونة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/دهروط - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/شارونة - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/الفاوريقه - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/مساكن الشيخ زياد - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/أشبين - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/مساكن الاستاد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/شارونة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/أبوزهار - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/أولاد الشيخ - مركز مغاغة - المنيا
المقيم سكا/عزبة شارونة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/حارة الهوارى - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/الفاوريقه - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ش طه حسين - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/شارع الاستاد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/قرية شارونة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/قرية الشحاتين - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/مساكن الشيخ زياد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/الخروره - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/قايى - مركز مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ش نوح البحري - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/عزبة علي باشا ميانة - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/عزبة الكيلو - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/قرية شارونة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ش سعد زغلول - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/قرية شارونه - مركز مغاغة - المنيا
المقيم سكا/طه حسين - بندر مغاغة - المنيا

التوقيع
رئيس المحكمة

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٢٠١٥/٢٨٢ ج ٤ أسبوط

- ١٦٣٤ - المدعو /عبد العزيز محمد عبدالعزيز وشهرته زيزو
المقيم سكا/ بدران - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٣٥ - المدعو /محمد محمد عبدالعزيز
المقيم سكا/ بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٣٦ - المدعو / طه محمد أحمد السيد (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش الكبيسة - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٣٧ - المدعو /خالد حسن علي أبو الوفا (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٣٨ - المدعو /عبد الحميد ممدوح عبد الحميد علي (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش الشيخ محمد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٣٩ - المدعو /خميس سيف سيد الغرابوي (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش الشيخ محمد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٤٠ - المدعو /حمادة مختار أحمد محمد (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ مساكن الشيخ زياد - مغاغة - المنيا
- ١٦٤١ - المدعو /كريم محمد زكي ميهوب (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٤٢ - المدعو /حسن رمضان محمد محمود وشهرته أيمن بن بسيم
المقيم سكا/ ش المطاحن بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٤٣ - المدعو /محمد علي أبو السعود محمد
المقيم سكا/ ابا البلد - مركز مغاغة - المنيا
- ١٦٤٤ - المدعو /حسن عنتر أحمد أبو الحسن
المقيم سكا/ ش ادهم البحري - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٤٥ - المدعو /إسلام عادل سيف عمار (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش ناعوم - مركز مغاغة - المنيا
- ١٦٤٦ - المدعو /محمود عيد محمد مصطفى (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٤٧ - المدعو /غلاء السيد كامل علي (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش صلاح الدين الابوي - مغاغة - المنيا
- ١٦٤٨ - المدعو /مصعب أحمد شحاتة علي
المقيم سكا/ قليني - مركز مغاغة - المنيا
- ١٦٤٩ - المدعو /جمال فاروق عبدالستار عبدالعظيم
المقيم سكا/ شم القبليه - مركز مغاغة - المنيا
- ١٦٥٠ - المدعو /فدين عطية عبد المنعم محمد (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ الشيخ محمد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٥١ - المدعو /إسحاق محمد سلامة عبد النبي وشهرته سعيد ظافر (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ قرية شارونه - مركز مغاغة - المنيا
- ١٦٥٢ - المدعو /أحمد ربيع سيد معتوق وشهرته (أحمد ربيع معتوق)
المقيم سكا/ ش سعد زغلول - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٥٣ - المدعو /محمود فتحى علي سيد
المقيم سكا/ الفاروقيه - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٥٤ - المدعو /علي عبدالحميد عبدالله علي وشهرته (علي الشاروشي) (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش شارع من شارع نوح البحري - بندر مغاغة
- ١٦٥٥ - المدعو /محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته حنيتيه (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ ش الشيخ محمد - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٥٦ - المدعو /أحمد محفوظ أحمد حافظ (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ بني خالد - مغاغة - المنيا
- ١٦٥٧ - المدعو /محمد عبد المنعم عبدالعظيم عبدالظاهر
المقيم سكا/ عزبة نجاتي - مغاغة - المنيا
- ١٦٥٨ - المدعو /محمد رمضان أحمد سالم
المقيم سكا/ ش سعد زغلول - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٥٩ - المدعو /أسامة عاشور محمد عبدالجواد
المقيم سكا/ قرية العور - مركز مغاغة - المنيا
- ١٦٦٠ - المدعو /صحي السيد راغب محمد
المقيم سكا/ دهروط - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٦١ - المدعو /هاني خلف أحمد علي وشهرته (هاني خلف هاشم) (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ جزيرة شارونه - مغاغة - المنيا
- ١٦٦٢ - المدعو /صلاح خالد صلاح عبدالعزيز (مقرر محاكمته)
المقيم سكا/ تحت البرج - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٦٣ - المدعو /عبد الحكيم جمال أبو غنيمه أحمد
المقيم سكا/ ش طه حسين - بندر مغاغة - المنيا
- ١٦٦٤ - المدعو /عماد محمد محمد حسن وشهرته عماد ابوطاقيه
المقيم سكا/ الشحاتين - بندر مغاغة - المنيا

التوقيع
رئيس المحكمة

- ١٦٥- المدعو /خالد عبد النبي إبراهيم دسوقي
١٦٦- المدعو /أبو العلا نبيه صادق أبو العلا
١٦٧- المدعو /أنور حسين حسن إسماعيل
١٦٨- المدعو /سيد عبد الحميد عبد الرسول حسنين (مقرر محاكمته)
١٦٩- المدعو /قطيب رمضان حسن (مقرر محاكمته)
١٧٠- المدعو /أشرف الدسوقي محمود الدسوقي (مقرر محاكمته)
١٧١- المدعو /ربيع حسني حسن
١٧٢- المدعو /جمال مجدي جمال محمد
١٧٣- المدعو /نور سعيد عبد الحافظ مبروك
١٧٤- المدعو /شعبان خمدي محمد عبد الوهاب (مقرر محاكمته)
١٧٥- المدعو /إبراهيم عطا إبراهيم محمود (مقرر محاكمته)
١٧٦- المدعو /خالد رمضان محمد عبد المجيد
١٧٧- المدعو /صفوت قاسم محمد حسنين
١٧٨- المدعو /إبراهيم محمد إبراهيم محمد وديته بن بشري (مقرر محاكمته)
١٧٩- المدعو /عيد طوسون عبد العظيم عبد الرحمن (مقرر محاكمته)
١٨٠- المدعو /جمال عبدالرازق حسن عبدالله (مقرر محاكمته)
١٨١- المدعو /عرفه جابر حلمي حسين (مقرر محاكمته)
١٨٢- المدعو /عاشور حلمي أحمد البنا
١٨٣- المدعو /أحمد عبد النبي محمد عبدالعال
١٨٤- المدعو /محمد جمال محمد إبراهيم
١٨٥- المدعو /عبد الجواد دياب محمد حسنين
١٨٦- المدعو /محمد إبراهيم صادق عبد النبي
١٨٧- المدعو /محمد جمال فتحي شجاعة (مقرر محاكمته)
- المقيم سكا/شارع الشيخ محمود - مركز مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ ش السباقيه - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/عزبة علي باشا - مركز مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ عزبة علي باشا القبلية - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ قلبي - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ دهمور - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ قرية شارونة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/اطنيه - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ش الأهرام - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ ميانة - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ تحت الطراد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ قرارة - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ ش طه حسين - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ش الشيخ محمود - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/أبا البلد - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/ شم القبلية - بندر مغاغة - المنيا
المقيم سكا/الشيخ عثمان - مغاغة - المنيا
المقيم سكا/الفاوريقة - بندر مغاغة - المنيا

بدائرة: مركز مغاغة - محافظة المنيا

لأنهم في تاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠١٣

ارتكبوا الآتي

أولاً: المتهمين جميعاً:-

١- قتلوا وآخرين مجهولين المجني عليه النقيب/محمد صفوت حسن زكي - معاون مباحث مركز شرطة مغاغة عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا الغرم علي قتل من يتضادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وتوجهوا حيث تواجد المجني عليه وما أن ظفروا به حتي أطلق المتهم المتوفي/كمال تمام محمد صوبه أعيرة نارية من سلاح ناري (بندقية آليه) قاصداً إزهاق روحه حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أثره فحدثت به

التوقيع
رئيس المحكمة

الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلي النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٢- قتلوا وآخرين مجهولين عمدا المجني عليه/محمود فتحي جمعه مع سبق الإصرار والترصد بأن يتو النية وعقدوا الغم ناعي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة. واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتى أطلق صوبه المتهم الثاني والأربعون/فوزي تمام محمد عمر عيارا ناريًا من سلاح ناري (بندقية آلية) قاصدا قتله حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أرزه فحدثت الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته وكل ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلي النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٣- شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجني عليه النقيب/محمد إبراهيم الدسوقي مع سبق الإصرار والترصد بأن يتو النية وعقدوا الغم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتى أطلق صوبه المتهم الثاني والثمانون بعد المائة/عاشور حلمي أحمد أعيرة نارية من سلاح ناري (بندقية آلية) حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أرزه قاصدين إزهاق روحه فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلي النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٤- شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجني عليه أمين شرطة/رضا فولي محمد مع سبق الإصرار والترصد بأن يتو النية وعقدوا الغم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتى أطلق صوبه المتهم السابع والثلاثون منصور محمد سامح سلامة أعيرة نارية من سلاح ناري (بندقية آلية) حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أرزه قاصدين إزهاق روحه فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلي النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٥- شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجني عليه أمين شرطة/محمد كمال عبد المحسن مع سبق الإصرار والترصد بأن يتو النية وعقدوا الغم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتى أطلق صوبه المتهم الثامن والثلاثون/محمد سيد هاشم أعيرة نارية من سلاح ناري (بندقية إسرائيلية) حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أرزه قاصدين إزهاق روحه فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلي النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٦- شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجني عليه أمين شرطة/رمضان سيد توفيق مع سبق الإصرار والترصد بأن يتو النية وعقدوا الغم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتى أطلق صوبه المتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت علي قطب أعيرة نارية من سلاح ناري (فرد خرطوش) حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أرزه قاصدين إزهاق روحه فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلي النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

التوقيع
رئيس المحكمة

الشرعى المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٧ - شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجنى عليه أمين شرطة/راضي راضي عبدالعظيم مع سبق الإصرار والترصد بالتبنيو النية وعقدوا العزم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتي أطلق صوبه المتهم الخمسون/ممتاز محمد رشوان أعيرة نارية من سلاح ناري (فرد خرطوش) حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أزره قاصدين إزهاق روحه فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي لشرعى المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٨ - شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجنى عليه أمين شرطة/عربي عبداللطيف محمد مع سبق الإصرار والترصد بالتبنيو النية وعقدوا العزم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتي أطلق صوبه المتهمان الثاني والخمسون والثامن والستون/أبولدذهب علي السيد ، أبوالوفا عاطف علي أعيرة نارية من الأسلحة النارية التي كانت بحوزتهما (بنديقية آلية ، بنديقية خرطوش) حال تواجد باقي المتهمين علي مسرح الجريمة للشد من أزرعهما قاصدين إزهاق روحه فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

٩ - شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجنى عليهم وهم ضباط وأفراد القوات المنوط بهم تأمين مركز شرطة مغاغة وهم الملازم أول/أحمد طلعت حلمي - الملازم أول أشرف محمد حافظ ، والعنيد/أحمد زغلنول منيسي ، جمعه محمد ليمس ، أشرف حمد عيد طارق حسن السيد محمد ، رزق عمران أحمد ، عزت فاروق مجاهد ، أحمد محمد عمران ، أشرف صلاح محمود ، أحمد حمدي عبدالفتاح ، أحمد شعبان محمود محمد ، رضا شعبان عبدالحيظ حسن ، محمد يوسف عبدالله عيدالجواد ، رمضان عبدالنواب محمود ، جمال عبدالعظيم منصور ، أحمد علي إبراهيم ، محمد حلمي محمد ، أحمد محمد أحمد عيدالجواد محمد علي رمضان ، سيد جمعه سيد ، شعبان أحمد نجابر ، يونس أبو المكارم يونس ، علاء جمعا جابر ، هشام عيدالجواد جمال ، شعبان عبدالسلام السيد ، إسلام معتمد حسن ، أحمد عرفه عبدالسلام ، أحمد عبدالعظيم رشدي ، شعبان محمد عبدالحميد ، مفتاح عبدالعظيم أحمد ، سيد سعد محمد ، رامي أسامة عرابي ، معتمد أحمد محمد رزق مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتو النية وعقدوا العزم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا بهم حتي أطلق بعض المتهمين صوبهم أعيرة نارية من الأسلحة النارية التي كانت بحوزتهم قاصدين من ذلك إزهاق أرواحهم فأحدثوا ببعضهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجنى عليهم بالعلاج وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق.

١٠ - شرعوا وآخرين مجهولين عمدا في قتل المجنى عليه/محمد جابر السيد مهني مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتو النية وعقدوا العزم علي قتل من يتصادف وجوده بمحيط مركز شرطة مغاغة والأماكن المجاورة واعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية وما أن ظفروا به حتي أطلق صوبه المتهم التاسع والأربعون/شحاتة محمد راضي أعيرة نارية قاصدا إزهاق روحه فحدثت به الإصابات

الموضح

رئيس المحكمة

الموصوفة بتقرير الطب الشرعي المرفق وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجني عليه بالعلل وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١١ - استعملوا وآخرين مجهولين القوة والعنف والتهديد مع موظفين عموميين هم ضباط وأفراد ثامين مركز شرطة مغاغة بأن أطلقوا أعيرة نارية من الأسلحة التي كانت بحوزتهم وذلك لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم بحمو حفظ الأمن والسكينة العامة للحيلولة دون اقتحام مركز الشرطة وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٢ - خربوا وآخرين مجهولين عمدا أملاك عامة (مركز شرطة مغاغة) التابع لوزارة الداخلية بأن قاموا بإطلاق أعيرة نارية من الأسلحة التي كانت بحوزتهم وأضرمو النيران بهما نتج عنه وفاة النقيب /محمد صفوت حسن حرب - معاون مباحث مركز شرطة مغاغة وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٣ - اتلفوا وآخرين مجهولين عمدا أموال ثابتة ومنقولة لا يمتلكونها وهي ديوان مركز شرطة مغاغة والسيارات الخاصة به وجعلوها غير صالحة للاستعمال وترتب على ذلك تلفيات المقدرة قيمتها بالأوراق وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٤ - وضعوا وآخرين مجهولين عمدا النار في مركز شرطة مغاغة واستراحة الضباط بأن قاموا بإيصال مصدر حراري ذو لهب مكشوف بزجاجه بها مادة حارقة فأحدثوا حريق بالمبنى وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٥ - سرقوا وآخرين مجهولين الأسلحة النارية والذخائر الأميرية والمضبوطات والدفاتر الحكومية الخاصة بمركز شرطة مغاغة والمهمات والأدوات وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على الضباط والأفراد القائمين على حراسته بأن قاموا بتهديدهم بالأسلحة سالقة البيان والتعدي عليهم فأحدثوا إصابة المجني عليهم المينة بالتقارير الطبية المرفقة وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٦ - سرقوا وآخرين مجهولين المبالغ النقدية المينة بالأوراق وكذا السلاح الخاص بالمجني عليه/عبد الله محمددين علي بك كان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أشهروا في وجهه الأسلحة النارية سالقة البيان وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٧ - عطلوا وآخرين مجهولون عمدا سير مرفق عام وهو مركز شرطة مغاغة بأن اقتحموه وأضرمو النيران به وأخلوا بسيره وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٨ - اتلفوا وآخرين مجهولين عمدا الدفاتر والسجلات الخاصة بمركز شرطة مغاغة بأن قاموا بإيصال مصدر حراري ذو لهب مكشوف بزجاجه بها مادة حارقة فأحدثوا التلفيات المينة بالأوراق وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٩ - حازوا وأحزروا بالذات والوساطة أسلحة نارية بنادق آلية مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

٢٠ - حازوا وأحزروا بالذات والوساطة أسلحة نارية مسدسات مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

١٠٩

التوقيع

رئيس المحكمة

٢١- حازوا وأحرزوا بالذات والوساطة أسلحة نارية بندق وأفراد خراطوش مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها وعلم الحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

٢٢- حازوا وأحرزوا بالذات والوساطة ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة سالفة البيان مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

أولاً: المتهمون من الأول حتى الثانى والثمانون بعد المائة :-

- مكثوا المتهمين المحبوسين داخل مركز شرطة مغاغة من الهرب بأن قاموا باقتحام القسم وتهريب عدد أربعة وستون بحوصا وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

ثالثاً: المتهمون من الأول وحتى الرابع والثلاثون :-

- اشتركوا وآخرين مجهولين بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع باقى المتهمين فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم موضوع الاتهامات السابقة حال كونهم من مسئولى المكتب الإدارى بجماعة الإخوان وبناء عليه خرضوا المتهمين جميعا على مهاجمة مركز شرطة مغاغة بأن أصدروا لهم تعليمات بذلك وساعدوهم بأن أمدوهم بمبالغ مالية وأسلحة لإتمام مشروعاتهم الإجرامية فوقعت الجرائم بناء على هذا التحريض ونفاذا لذلك الاتفاق وتلك المساعدة وعلى النحو الموضح تفصيلا بالأوراق .

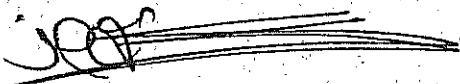
يكون المتهمين قد ارتكبوا الجرائم المنصوص عليها بالمواد :-

- ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١/١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ١٣٧ مكرراً (أ) / ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٤٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢/٢٣٤ ، ٣ ، ٢٣٥ ، ١/٢٥٢ ، ٣١٤ ، ٣٦١ ، ٣٦١ مكرراً (أ) ، ٣٦٥ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ١٠ ، ٢٦ / ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والجدولين رقمي ١ ، ٢ والبندين أ ، ب من القسم الأول والبندين ب من القسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمواد ٢ و ١١١ و ١١٨ و ١٢٢/٢ و ١٢٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل و تعديلاته والمادتين ١ ، ٨ مكرراً من قانون القضاء العسكرى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته و قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ فى شأن تأمين و حماية المنشآت العامة والحيوية للدولة .

- حيث قضت المحكمة العسكرية للجنايات فى الحكم السابق الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ غايياً بمعاقبة كلاً من المتهم الثالث/فتحى على سيد على والمتهم الرابع/محمد حسن على الزياى والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبد الرحيم محمد والمتهم الثامن عشر/عبد الرؤوف نجيب حسين حسنين والمتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهم الحادى والثلاثون/فراج أحمد محمد محمود والمتهم الثالث والثلاثون/محمد محمد عبد الوهاب السيد والمتهم السادس والثلاثون/ميرى التغلب إبراهيم مصطفى والمتهم التاسع والثلاثون/عبد الفتاح عبد الحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الثانى والأربعون/فوزى تمام محمد عمر والمتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم السابع والأربعون/محمد فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/رافقت كمال تمام محمد والمتهم التاسع والأربعون/شحاتة محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبو الذهب على السيد جاد الله والمتهم السادس والخمسون/محمد محمد على عبد الرسول حسين والمتهم السابع والخمسون/محمد على عبد الرسول حسين والمتهم الثامن والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته برادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسران سلمان والمتهم السابع والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبو الوفا عاطف على أبو العلا والمتهم التاسع والستون/عبد الرحمن يحيى

رئيس المحكمة

عبد الرحمن على والمتهم الواحد والسبعون/أبوالبهجي محمود محمد أبو البهجي والمتهم الثاني والسبعون/خالد رجب كامل ناسي والمتهم السادس والسبعون/أحمد محمد الدريمى السنوسى والمتهم التاسع والسبعون/جمال السيد محمد الشورنجي والمتهم السادس والثمانون/عربى جمال إبراهيم على والمتهم التاسع والثمانون/أحمد عصام كامل محمد والمتهم التسعون/محمد نصر سلامه حسنين والمتهم الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهم الخامس والتسعون/وليد رمضان عبد اللطيف حناير والمتهم السادس والتسعون/خريف محمد حسين محمد والمتهم الثامن والتسعون/عمران محمد خيرى حسن والمتهم المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهم المائة وستة/محمد رمضان حسن جاد المولى والمتهم المائة وثلاثة عشر/قرنى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهم المائة وثمانية عشر/محمد عطية محمد على والمتهم المائة وتسعة عشر/طه أحمد محمود على عزام والمتهم المائة والواحد والعشرون/حمادة الشيمى فهمى الشيمى والمتهم المائة وأربعة وعشرون/ربيع فكرى قطب حسين المتهم المائة وخمسة وعشرون/يحيى بيومى محمد بيومى والمتهم المائة وثلاثون/هيثم محمود عبد الحكيم ابوطالب والمتهم لمائة وواحد وثلاثون/عزالعرب أحمد محمد موسى والمتهم المائة وستة وثلاثون/طه محمد أحمد السيد والمتهم المائة وسبعة وثلاثون/تحالده حسن على أبو الوفا والمتهم المائة وثمانية وثلاثون/عبد الحميد ممدوح عبد الحميد على والمتهم المائة وتسعة وثلاثون/خميس سيف سيد الغريباوى والمتهم المائة والأربعون/حمادة مختار أحمد محمد والمتهم المائة والواحد والأربعون/كريم محمد زكى ميهوب والمتهم المائة والخامس والأربعون/إسلام عادل سيف غمار والمتهم المائة والسادس والأربعون/محمود عيد محمد مصطفى والمتهم المائة والسادس والأربعون/علاء السيد كامل على والمتهم المائة والخمسون/مدین عطية عبد المنعم محمد والمتهم المائة والواحد والخمسون/إسحاق محمد سلامه عبد النبی وشهرته سعيد ظافر والمتهم المائة والرابع والخمسون/على عبد الحميد عبد الله على وشهرته (على الشاروشى) والمتهم المائة والخامس والخمسون/محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته جنتيسه والمتهم المائة والسادس والخمسون/أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهم المائة والواحد والستون/هانى خلف أحمد على وشهرته (هاني خلف هاشم) والمتهم المائة والثاني والستون/صلاح خالد صلاح عبد العزيز والمتهم المائة والثامن والستون/سيد عبد الحميد عبد الرسول حسنين والمتهم المائة والتاسع والستون/قطب رمضان حسن والمتهم المائة والسبعون/أشرف الدسوقي محمود الدسوقي والمتهم المائة والرابع والسبعون/شعبان حمدي محمد عبد الوهاب والمتهم المائة والخامس والسبعون/إبراهيم عطا إبراهيم محمود والمتهم المائة والثامن والسبعون/إبراهيم محمد إبراهيم محمد وشهرته بن بشرى والمتهم المائة والتاسع والسبعون/عيد طوسون عبد العظيم عبد الرحمن والمتهم المائة والثمانون/جمال عبدالرازق حسن عبد الله والمتهم المائة والواحد والثمانون/عرفه جابر حلمي حسين والمتهم المائة والسابع والثمانون/محمد جمال فتحى شحاته . بالسجن المؤبد نظير ما أسند إليهم بعد تعديل قيد ووصف الاتهامات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر المسند للمتهمين جميعاً ليكون بالمادة ٩٠ مع إلزام المتهمين جميعاً متضامين بدفع قيمة التلقيات والمسروقات من عهدة مركز شرطة مغاغة حسب تقدير جهات الاختصاص وقد حضروا أمام المحكمة مقبوضاً عليهم عدا كلاً من المتهمين الثالث والثلاثون والمائة والثلاثون المذكورين واللذان قاما بتسليم أنفسهما إلى النيابة العسكرية لاتخاذ إجراءات إعادة محاكمتهما فقامت المحكمة بإعادة كافة إجراءات محاكمتهما وإعادة نظر الدعوى قبلهما لسقوط الحكم الغيابي فيما يتعلق بالعقوبة حيالهما إعمالاً لنص المادة ٣٩٥/ج.



التوقيع

رئيس المحكمة

- وحيث أنه من المقرر أن تقيد المحكمة بوقائع الدعوى التي أحيلت إليها لا ينفي أن للمحكمة مع ذلك سلطاناً كاملاً لتقدير كافة الوقائع وظروفها المختلفة وإعطائها الوصف القانوني الصحيح. فالمحكمة لا تتقيد بالوصف الذي أسبغته سلطة الأنهم على الفعل المسند إلى المتهمين بل من واجبها أن تمحض الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبق عليها نص صريح القانون تطبيقاً صحيحاً كونها غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال بها المتهمين. بل عليها النظر إلى الواقعة على حقيقتها كما تبينتها المحكمة من عناصرها المطروحة ومن التحقيقات التي أجريت بجلسة المحاكمة. ولما كان ذلك وكانت المادة ٧٥ من قانون القضاء العسكري قد أعطت المحكمة هذه المكنة لذا قامت المحكمة باستعمال طعنها المخول لها وأقامت بتغيير قيد ووصف الاتهامات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر المسندين للمتهمين (المقرر محاكمتهم) ليكون إتهاماً واحداً بالمادة ٩٠ من قانون العقوبات علمً له نحو التالي: لأنهم وبذات الجهة والتاريخ. خربوا مع باقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولين عمداً أملاك عامة المبنى الخمس لمصلحة حكومية هو مقر مركز شرطة مغاغة التابع لوزارة الداخلية بأن اختشدوا أمامه حائزين أسلحة نارية مختلفة الأنواع (بندقية آلية - مسدسات - بنادق وأفراد خراطوش) وذخائر مما تستعمل في تلك الأسلحة سالفة البيان مستغلين حالة الهياج التي أخفقت قض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وأمطروا المبنى بوابل من تلك الأعيرة النارية وأضرموا النيران به مما ترتب عليه إحداء تلفياتة المينة وصفاً بقيمة بالأوراق وإصابة كلاً من الملازم أول/أحمد طلعت حلمي والملازم أول/أشرف محمد حافظ والعميد/أحمد زغلول منيسي والنيقيب/محمد إبراهيم الدسوقي والمجنى عليه أمين الشرطة/رضا فولى محمد والمجنى عليه أمين شرط/محمد كمال عبدالمحسن والمجنى عليه أمين شرطة/رمضان سيد توفيق والمجنى عليه أمين شرطة/رامى راضى عبدالعظيم والمجنى عليه أمين شرطة/عربى عبداللطيف محمد والمجنى عليهم المدعو/جمعه محمد فيصل والمدعو/أشرف حمد عيد والمدعو/طاره حسن السيد محمد والمدعو/رزق عمران أحمد والمدعو/عزت فاروق مجاهد والمدعو/أحمد محمد عمران والمدعو/أشرف صلاح محمود والمدعو/أحمد جمدي عبدالفتاح والمدعو/أحمد شعبان محمود محمد والمدعو/رضا شعبان عبد الحفيظ حسن والمدعو/محمد يوسف عبدالله عبد الجواد والمدعو/رمضان عبد التواب محمود والمدعو/جمال عبد العظيم منصور والمدعو/أحمد علي إبراهيم والمدعو/محمد حلمي محمد والمدعو/أحمد محمد أحمد عبد الجواد والمدعو/محمد علي رمضان والمدعو/أحمد سيد جمعه سيد والمدعو/شعبان أحمد جابر والمدعو/يونس أبو المكارم يونس والمدعو/علاء جمعه جابر والمدعو/هشام عبد الجواد جمال والمدعو/شعبان عبدالسلام السيد والمدعو/إسلام معتمد حسن والمدعو/أحمد عرفه عبد السلام والمدعو/أحمد عبد العظيم رشدي والمدعو/شعبان محمد عبد الحميد والمدعو/مفتاح عبدالعظيم أحمد والمدعو/سيد سعد محمد والمدعو/رامى أسامه عرابي والمدعو/معتصم أحمد محمد رزق بالإصابات الموصوفة بتقارير الطب الشرعى والتقارير الطبية المرفقة بأوراق الدعوى ونجم عن ذلك موت النقيب/محمد صفوت حسن زكى معاون مباحث مركز شرطة مغاغة والمجنى عليه/محمود فتحى جمعة لإصابتهما بالإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية المرفقة بأوراق الدعوى والذين كانا متواجدين بمقر عملهما بذلك المبنى لأداء مهام وظيفتهما. وكان ذلك منهم تنفيذاً لاتفاقهم الجنائي مع المتهمين من الأول وحتى الرابع والثلاثين وآخرين مجهولين على ارتكاب ذلك. وقد وقعت تلك الجريمة في زمن هياج وفتنة لإحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى تنفيذاً لغرضهم الإرهابي على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق

- وبعد تلاوة قرار الإتهام وسماع الدعوى على النحو المبين تفصيلاً بمحضرها المرفق

التوقيع

رئيس المحكمة

المحكمة

- حيث أن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة ووقرت فى عقيدتها وإطمأن إليها وجدانها مستخلصة من با ثر الأوراق وما أجري فيها من تحقيقات ونظراً للظروف التى تمر بها البلاد وحدثت أعمال عنادية وإستهداف للمنشآت الخاصة والمرافق الحيوية بالدولة لإشاعة حالة من الفوضى لهدم مؤسسات الدولة والنيل من إقتصادها وآثارة الرعب والفرع فى تلويح المواطنين والإخلال بالأمن والسلم وصدور قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ والذي جعل تلك المنشآت والمرافق والممتلكات العامة السالف الإشارة إليها فى حكم المنشآت العسكرية وأخضع الجرائم التى تقع عليها لإختصاص القضاء العسكري وأنه عند استشعار قيادات تنظيم الإخوان الإرهابى أن الجهات المعنية تتجه إلى إغاة هبة الدولة بفض إعتصامى رابعة وميدان النهضة قامت بتكليف أعضائها بمختلف المحافظات بالاستعداد لذلك الأمر إحدت فوضى والإتجاه إلى التخريب لإظهار مؤسسات الدولة بالموقف الضعيف الذى فقد السيطرة وذلك بحشد العناصر الحولية لهم والعناصر الجنائية التى تسعى لاستغلال مثل تلك الفرصة لتنفيذ ماريها والحصول على مكاسب خاصة بتناويع ٢٠١٣/٨/١٤ وما إن أصدرت الجهات المعنية بالدولة قرارها بفض الاعتصامين حتى قام أعضاء التنظيم الإرهابى والمرايين له بمركز مغاغة بمحاظفة المنيا بتنفيذ التكيلفات التى سبق وتم إصدارها لهم من قيادتهم بمهاجمة الممتلكات العامة والخاصة والمنشآت الحكومية وقطع الطرق متمثلين فى المتهمين كلاً من المتهم الثالث/فتحى على سيد على والمتهم الرابع/محمد حسن على الزيادى والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبدالرحيم محمد والمتهم الثامن عشر/عبدالرؤوف نجيب حسين حسنين والمتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهم الخادى والثلاثون/فراج أحمد محمد محمود والمتهم الثالث والثلاثون/محمد محمد عبدالوهاب السيد والمتهم السادس والثلاثون/نميرى التعلب إبراهيم مصطفى والمتهم التاسع والثلاثون/عبدالفتاح عبدالحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الثانى والأربعون/فوزى تمام محمد عمر والمتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم السابع والأربعون/محمد فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/رافت كمال تمام محمد والمتهم التاسع والأربعون/شخاعة محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبوالدهب على السيد جاد الله والمتهم السادس والخمسون/محمد محمد على عبدالرسول حسين والمتهم السابع والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته برادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسران سلمان والمتهم السابع والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبوالوفا عاطف على أبوالاعلا والمتهم التاسع والستون/عبدالرحمن يحيى عبدالرحمن على والمتهم الواحد والسبعون/أبوالبهجي محمود محمد أبو البهجي والمتهم الثانى والسبعون/خالد رجب كامل على والمتهم السادس والسبعون/أحمد محمد الدريمى السنوسى والمتهم التاسع والسبعون/جمال السيد محمد الشوربجي والمتهم السادس والثمانون/عربى جمال إبراهيم على والمتهم التاسع والثمانون/أحمد عصام كامل محمد والمتهم التسعون/محمد عمر سلامة حسنين والمتهم الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهم الخامس والتسعون/وليد رمضان عبداللطيف صابر والمتهم السادس والتسعون/شريف محمد حسين محمد والمتهم الثامن والتسعون/عمران محمد خيرى حسن والمتهم المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهم المائة وستة/محمد رمضان حسن جاد المولى والمتهم المائة وثلاثة عشر/قرلى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهم المائة وثمانية عشر/محمد عطية محمد على والمتهم

رئيس المحكمة

المائة وتسعة عشر/ طه أحمد محمود على عزام والمتهم المائة والواحد والعشرون/ حمادة الشيمى فهمى الشيمى المتهم المائة وأربعة وعشرون/ ربيع فكرى قطب حسين المتهم المائة وخمسة وعشرون/ يحيى بيومى محمد بيومى والمتهم المائة وثلاثون/ هشام محمود عبدالحكيم ابوطالب والمتهم المائة وواحد وثلاثون/ عز العرب أحمد محمد موسى والمتهم المائة وستة وثلاثون/ طه محمد أحمد السيد والمتهم المائة وسبعة وثلاثون/ خالد حسن على أبو الوفا والمتهم المائة إسماعيل وثلاثون/ عبد الحميد ممدوح عبد الحميد على والمتهم المائة وتسعة وثلاثون/ خميس سيف سيد الغرباوى والمتهم المائة والأربعون/ حمادة مختار أحمد محمد والمتهم المائة والواحد والأربعون/ كريم محمد زكى ميهوب والمتهم المائة وأربعون/ إسلام عادل سيف عمار والمتهم المائة والسادس والأربعون/ محمود عيد محمد مصطفى والمتهم المائة السابع والأربعون/ علاء السيد كامل على والمتهم المائة والخمسون/ مدين عطية عبد المنعم محمد والمتهم المائة لواء واحد والخمسون/ إسحاق محمد سلامة عبد النبى وشهرته سعيد ظافر والمتهم المائة والرابع والخمسون/ على عبد الحميد عبده على وشهرته (على الشاروشى) والمتهم المائة والخامس والخمسون/ محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته حنيسه والمتهم المائة والسادس والخمسون/ أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهم المائة والواحد والستون/ هانى خلف أحمد على وشهرته (هانى خلف هاشم) والمتهم المائة والثانى والستون/ صلاح خالد صلاح عبد العزيز والمتهم المائة والثامن والستون/ سيد عبد الحميد عبد الرسول حسنين والمتهم المائة والتاسع والستون/ قطب رمضان حسن والمتهم المائة والسبعون/ أشرف الدسوقي محمود الدسوقي والمتهم المائة والرابع والسبعون/ شعبان حمدى محمد عبد الوهاب والمتهم المائة والخامس والسبعون/ إبراهيم عطا إبراهيم محمود والمتهم المائة والثامن والسبعون/ إبراهيم محمد إبراهيم محمد وشهرته بن بشرى والمتهم المائة والتاسع والسبعون/ عيد طوسون عبد العظيم عبد الرحمن والمتهم المائة والثمانون/ جمال عبد الرازق حسن عبدالله والمتهم المائة والواحد والثمانون/ عرفه جابر حلمى حسين والمتهم المائة والسابع والثمانون/ محمد جمال فتحى شحاته فقام كلاً من المتهم الثالث والمتهم الرابع والمتهم الثالث عشر والمتهم الثامن عشر والمتهم الثلاثون والمتهم الواحد والثلاثون والمتهم الثالث والثلاثون (المقرر محاكمتهم) سالفى الذكر مع بعض المحكوم عليهم وآخرين مجهولين بالإشتراك بطريق التجريص والإتفاق والساعدة مع باقى المتهمين وأنفقوا معهم فى اتفاق جنائى لكونهم من مسئولى المكتب الإدارى لجماعة الإخوان الإرهابية على بهاجمة مركز شرطة مغاغة بإصدارهم تعليمات أقتحامه وتخريبه لهم وساعدوهم على ذلك بأن أمدوهم بالمبالغ المالية والأسلحة المختلفة الأنواع وذخائرها لإتمام مشروعهم الإجرامى ونفاذاً لذلك الاتفاق قام المتهمون المذكورين (المقرر محاكمتهم) مع باقى المحكوم عليهم وآخرين مجهولين بإعداد العدة لذلك بالتسليح بأنواع مختلفة من الأسلحة النارية من البنادق الآلية والمسدسات وبنادق وأقرد الخرطوش وذخائرها مما تستعمل فى تلك الأسلحة والتى لا يجوز بحال الترخيص بحيازتها وإحرازها دون أن يرخص لهم بحيازتها باسطين سلطانهم المادى عليها حائزين ومحريزين لها على سبيل الملك والأختصاص والاستئثار ظاهرين عليها بمظهر المالك لها رغم علمهم بتأثير ذلك قانوناً واتجهوا مع باقى المحكوم عليهم وآخرين مجهولين إلى مركز شرطة مغاغة بمحاظفة المنيا قائمين بنهاجته وأمطروه بوابل من الأعيرة النارية فخربوا عمداً أملاك عامة وهو المبنى المخصص لمصلحة حكومية مقر مركز شرطة مغاغة سالف البيان والتابع لوزارة الداخلية واحتشدوا أمامه مع آخرين مجهولين حائزين لتلك الأسلحة النارية المختلفة الأنواع وذخائرها التى تستعمل فى تلك الأسلحة مستغلين حالة الهياج التى أعقبت

السؤال

رئيس المحكمة

فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وأمطروا المبنى بوابل من تلك الأعيرة النارية وأضرمو النيران به بوضعهم وآخرين مجهولين عمداً النار بمركز الشرطة سالف البيان واستراحة الضباط بإيصالهم مصدر حرارى ذو لهب مكشوف والقائهم وراء حارقة على ذلك المبنى محدثين حريقاً به تنفيذاً لغرضهم الإرهابى مما ترتب عليه إحداث تلفياته الثابتة بالأوراق والمطهر قيمتها بمعرفة جهات الاختصاص ونتج عن ذلك إصابة كلاً من الملازم أول/أحمد طلعت حلمي والملازم أول/أشرف محمد حافظ والعميد/أحمد زغلول منيسي والنيقيب/محمد إبراهيم الدسوقي والمجنى عليه أمين الشرطة/رضا فولى محمد والمنسى عليه أمين شرطة/محمد كمال عبدالمحسن والمجنى عليه أمين شرطة/رمضان سيد توفيق والمجنى عليه أمين شرطة/رامى رضى عبدالعظيم والمجنى عليه أمين شرطة/عربى عبداللطيف محمد والمجنى عليهم المدعو/جمعه محمد فيصل والمدعو/أشرف محمد عيد والمدعو/طارق حسن السيد محمد والمدعو/رزق عمران أحمد والمدعو/عزت فاروق مجاهد والمدعو/أحمد منصف عمران والمدعو/أشرف صلاح محمود والمدعو/أحمد حمدي عبدالفتاح والمدعو/أحمد شعبان محمود محمد والمدعو/رضا شعبان عبدالجفيلظ حسن والمدعو/محمد يوسف عبدالله عبدالجواد والمدعو/رمضان عبدالنواب محمود والمدعو/جمال عبدالعظيم منصور والمدعو/أحمد على إبراهيم والمدعو/محمد حلمي محمد والمدعو/أحمد محمد أحمد عبدالجواد والمدعو/محمد علي رمضان والمدعو/سيد جمعه سيد والمدعو/شعبان أحمد جابر والمدعو/يونس أبو المكارم يونس والمدعو/علاء جمعه جابر والمدعو/هشام عبدالجواد جمال والمدعو/شعبان عبدالسلام السيد والمدعو/إسلام معتمد حسن والمدعو/أحمد عرفه عبدالسلام والمدعو/أحمد عبدالعظيم رشدي والمدعو/شعبان محمد عبدالحميد والمدعو/فتاح عبدالعظيم أحمد والمدعو/سيد سعد محمد والمدعو/رامى أسامه عرابي والمدعو/معتصم أحمد محمد رزق بالإصابات الموصوفة بتقارير الطب الشرعى والتقارير الطبية المرفقة بأوراق الدعوى ونجم عن ذلك موت النقيب/محمد صفوت حسن زكى معاون مباحث مركز شرطة مغاغة والمجنى عليه/محمود فتحى جمعة لإصابتهما بالإصابات الموصوفة بتقارير الضقة التشريحية المرفقة بأوراق الدعوى والذين كانا متواجدين بمقر عملهما بذلك المبنى لأداء مهام وظيفتهما . وكان ذلك منهم تنفيذاً لاتفاقهم الجنائي مع المتهمين من الأول وحتى الرابع والثلاثين وآخرين مجهولين على ارتكاب ذلك . وقد وقعت تلك الجريمة في زمن هياج وفتنه لإحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى تنفيذاً لغرضهم الإرهابى وإحداث تلفيات بمبنى مركز شرطة مغاغة قدرت بمبلغ مليون جنيه مصرى وكذا تلفيات بالسيارات الشرطة عهدة قسم المركبات الخاصة بالمركز قدرت بمبلغ خمسمائة وستة وستون ألف جنيه مصرى وكذا مبلغ اثنين وعشرون ألف وواحد وخمسون جنيهاً وعشرون قرشاً قيمة تلفيات ملحقات مركز الشرطة الثابتة بالتقارير الفنية المرفقة بأوراق الدعوى مستعملين وآخرين مجهولين القوة والعنف والتهديد مع موظفين عموميين هم ضباط وأفراد تامين مركز شرطة مغاغة بأن أطلقوا أعيرة نارية من الأسلحة التي كانت بحوزتهم وذلك لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم هو حفظ الأمن والسكينة العامة للحيلولة دون اقتحام مركز الشرطة قاتلوا والآخرين المجهولين عمداً أموال ثابتة ومنقولة لا يمتلكونها وهى ديوان مركز شرطة مغاغة والسيارات الخاصة به وجعلوها غير صالحة للاستعمال ونجم عن ذلك تلفياتها المقدرة قيمة بالأوراق وكان ذلك تنفيذاً لغرضهم الإرهابى ونهبوا وسرقوا وآخرين مجهولين الأسلحة النارية والدخائر الأميرية والمضبوطات والدفاتر الحكومية الخاصة بمركز شرطة مغاغة والمهمات والأدوات وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على الضباط والأفراد القائمين على حراسته بأن قاموا

السوابق

رئيس المحكمة

تهديد لهم بالأسلحة سائلة البيان والتعدي عليهم فأحدثوا إصابة المجنى عليهم المبينة بالتقارير الطبية المرفقة وتمكنوا بذلك الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات وسرقتهم وآخرين مجهولين المبالغ النقدية المبينة بالأوراق وكذا السلاح الخاص بالمجنى عليه/عبد الله محمد علي بأن كان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أشهروا في وجهه الأسلحة الرمية سائلة البيان وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات معطلين وآخرين مجهولون عمدا سير مرفق علم وهو مركز شرطة مغاغة بأن اقتحموه وأضرموا النيران به وأخلوا بسيره وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي مثلفين وآخرين مجهلين عمدا الدفاتر والسجلات الخاصة بمركز شرطة مغاغة بأن قاموا بإيصال مصدر حراري ذو لهب مكشوف بزجاجة بها مادة حارقة فأحدثوا التلقيات المبينة بالأوراق وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي وحال قيامهم بتنفيذ مخططهم الإجرامى مكن المتهمون من الأول وحتى الثانى والثمانون بعد المائة سألنى الذكر المتهمين المحبوسين داخل مركز شرطة مغاغة من الريف بأن قاموا باقتحام القسم وتهريب عدد أربعة وستون محبوساً فتم إحالة المتهمين للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية للجنات بالقيود والأوصاف الواردة بقرار الإتهام.

- حيث أن الواقعة على النحو السالف بيانه قد ثبت فى يقين المحكمة صحة حدوثها وثبوتها فى حق كلاً من المتهم الثالث/فتحى على سيد على والمتهم الرابع/محمد حسن على الزبائدى والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبد الرحيم محمد والمتهم الثامن عشر/عبد الرؤوف نجيب حسين حساين والمتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهم الحادى والثلاثون/فراج أحمد محمد محمود والمتهم الثالث والثلاثون/محمد محمد عبد الوهاب السيد والمتهم السادس والثلاثون/نميرى التعلب إبراهيم مصطفى والمتهم التاسع والثلاثون/عبد الفتاح عبد الحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الثانى والأربعون/فوزى تمام محمد عمر والمتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم السابع والأربعون/محمد فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/رافت كمال تمام محمد والمتهم التاسع والأربعون/شحاتة محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبوالذهب على السيد جاد الله والمتهم السادس والخمسون/محمد محمد على عبد الرسول حسين والمتهم السابع والخمسون/محمد على عبد الرسول حسين والمتهم الثامن والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته برادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسوان سلمان والمتهم السابع والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبوالوفا عاطف على أبوالعلا والمتهم التاسع والستون/عبد الرحمن يحيى عبد الرحمن على والمتهم الواحد والسبعون/أبوالهيجى محمود محمد أبو الهيجى والمتهم الثانى والسبعون/خالد رجب كامل على والمتهم السادس والسبعون/أحمد محمد الدريوى السنوسى والمتهم التاسع والسبعون/جمال السيد محمد الشوربجى والمتهم السادس والثمانون/عربى جمال إبراهيم على والمتهم التاسع والثمانون/أحمد عصام كامل محمد والمتهم التسعون/محمد عمر سلامة حساين والمتهم الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهم الخامس والتسعون/وليد رمضان عبد اللطيف صابر والمتهم السادس والتسعون/شريف محمد حسين محمد والمتهم الثامن والتسعون/عمران محمد خيرى حسن والمتهم المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهم المائة وستة/محمد رمضان حسن جاد المولى والمتهم المائة وثلاثة عشر/قرنى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهم المائة وثمانية عشر/محمد عطية محمد على والمتهم المائة وتسعة عشر/طه أحمد محمود على عزام والمتهم المائة والواحد والعشرون/حمادة الشيمى فهمى

رئيس المحكمة

الشمى والمتهم المائة وأربعة وعشرون/ربيع فكرى قطب حسين المتهم المائة وخمسة وعشرون/يحي بيومى محمد بيومى والمتهم المائة وثلاثون/هيثم محمود عبدالحكيم ابوطالب والمتهم المائة وواحد وثلاثون/عزالعرب أحمد محمد موسى والمتهم المائة وستة وثلاثون/طه محمد أحمد السيد والمتهم المائة وسبعة وثلاثون/خالد حسن على أبو الوفا والمتهم المائة وثلاثة وثلاثون/عبد الحميد ممدوح عبد الحميد على والمتهم المائة وتسعة وثلاثون/خميس سيف سيد الغريوى والمتهم المائة والأربعون/حمادة مختار أحمد محمد والمتهم المائة والواحد والأربعون/كريم محمد زكى ميهوب والمتهم المائة والخمسة والأربعون/إسلام عادل سيف عمار والمتهم المائة والسادس والأربعون/محمود عيد محمد مصطفى والمتهم المائة والسابع والأربعون/علاء السيد كامل على والمتهم المائة والخمسون/مدين عطية عبد المنعم محمد والمتهم المائة والواحد والخمسون/إسحاق محمد سلامة عبد النبى وشهرته سعيد ظافر والمتهم المائة والرابع والخمسون/على عبد الحميد عبد الله لى وشهرته (على الشاروشى) والمتهم المائة والخمسون/محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته حنيسه والمتهم المائة والسادس والخمسون/أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهم المائة والواحد والستون/هاني خلف أحمد على وشهرته (هاني خلف هاشم) والمتهم المائة والثانى والستون/صلاح خالد صلاح عبد العزيز والمتهم المائة والثامن والستون/سيد عبد الحيند عبد الرسول حسناين والمتهم المائة والتاسع والستون/قطب رمضان حسن والمتهم المائة والسبعون/أشرف الدسوقي محمود الدسوقي والمتهم المائة والرابع والسبعون/شعبان حمدي محمد عبد الوهاب والمتهم المائة والخامس والسبعون/إبراهيم عطا إبراهيم محمود والمتهم المائة والثامن والسبعون/إبراهيم محمد إبراهيم محمد وشهرته بن بشرى والمتهم المائة والتاسع والسبعون/عيد طوسون عبد العظيم عبد الرحمن والمتهم المائة والثمانون/جمال عبدالرازق حسن عبد الله والمتهم المائة والواحد والثمانون/عرفه جابر حلمى حسين والمتهم المائة والسابع والثمانون/محمد جمال فتحى شحاته/تأسيساً على ما شهد به كلاً من النقيب شرطة مدنية /محمد السيد عبد القادر السيد و الرائد/أحمد صلاح كامل والنقيب/السيد إبراهيم أحمد بدار والعميد/أحمد زغلول منيسى محمود والنقيب/أحمد حسين أبو حلقة طه - بتحقيقات النيابة العامة وأمام قضاء الحكم - وكذا ما شهد به كلاً من النقيب/رامى أسامه محمد عرابى والنقيب محمد إبراهيم الدسوقي أحمد والملازم أول/محمد عبد السميع قاسم جبر والنقيب/ممدوح محمد أحمد شعبان وأمين الشرطة/رضا فولى محمد قاسم وأمين الشرطة/رامى راضى عبد العظيم أحمد وأمين الشرطة/عربى عبد اللطيف على محمد والمدعو/محمد جابر السيد مهني وأمين شرطة/جمعة محمد فيصل وأمين شرطة/أشرف حمدي عيد محمد وما سطر بمحضر تحريات الأمن الوطنى المحرر بمعرفة النقيب/أحمد حسين الضابط بقطاع الأمن الوطنى بالمنيا المؤرخ ٢٧/٣/٢٠١٤ . وما أثبت بتقرير الصفة التشريحية والتقارير الطبية وتقرير مصلحة الطب الشرعى وما أثبت بتقرير الأدلة الجنائية بشأن معاينة مركز شرطة مغاغة وما أثبت بتقارير تقدير قيمة التلفيات الخاصة بالمنشآت المعتدى عليها محل الدعوى والمرفقة بأوراق الدعوى . وكذا ما أثبت بمعاينة النيابة العامة لمركز شرطة مغاغة .

- حيث شهد النقيب شرطة مدنية/محمد السيد عبدالقادر السيد - بتحقيقات النيابة العامة وأمام قضاء الحكم - أنه بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٣ . وأثناء فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة قامت مجموعة من جماعة الإخوان المسلمين مؤيدين من بعض العناصر الجنائية الحائزين لأسلحة نارية وبيضاء وزجاجات مولوتوف بالتعدى على القوات بمركز شرطة مغاغة من نتج عنه استشهد النقيب/محمد صفوت حرب وإصابة بعض من قوات الشرطة المتواجدة بالمركز فى ذلك التوقيت والذين قاموا

التوقيع
رئيس المحكمة

بمهاجمة المركز بعد نفاذ ذخيرة القوات وإقتحامه وسرقة بعض محتوياته من الأسلحة النارية والأثاث وحرق باقى محتاجاته وتهريب المساجين المحبوسين بداخله وأنه حال تواجده بمركز شرطة مغاغة أبصر المتهمين/ فوزى تمام محمد عمر ومحمد فوزى تمام محمد ورافت كمال تمام محمد عبدالفتاح عبدالحميد تمام وشهرته (مضباح) ، رافت كمال تمام ، شبحاته محمد راضى محمد ، أبو الذهب على السيد ، محمد الظنى محمد على ، جمعه على كسروى ، محمد إبراهيم على أبو جدير ، البرى محمد على عبداللطيف ، محمد محمد على عبدالرسول ، محمد على عبدالرسول ، عرفة جابر حلمى حسين ، منصل محمد عبدالوهاب السيد ، نمرى التعلب إبراهيم مصطفى ، حسين سليمان عسران ، فراج أحمد محمد محمود محزون لأسلحة نارية متنوعة أثناء الهجوم على مركز الشرطة واستخدموها فى اقتحام المركز . وأضاف انه تنفيذاً لأذن النيابة العامة فقد تمكن من ضبط المتهمين/ خالد رجب كامل على ، أبو البهجي محمود محمد ابوالبهجي ، شريف محمد حسين محمد ، عيد طوسون عبدالعظيم عبدالرحمن ، محمد عطيه محمد على ، جمال عبدالرزاق حسن عبدالله ، طه أحمد محمود على عزام ، أحمد محفوظ أحمد حافظ ، فوزى تمام محمد عمر وبحوزتهم أسلحة نارية وذخائر خاصة بمركز شرطة مغاغة كما تمكن من ضبط المتهم/ محمود عيد محمد مصطفى من داخل مسكنه وبحوزته سلاح ناري من الأسلحة المسروقة من مركز شرطة مغاغة

- وحيث شهد الرائد شرطة مدنية/ أحمد صلاح كامل عبدالقادر (رئيس مباحث مركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة وأمام قضاء الحكم - أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ عقب فض إعتصامى رابعة والنهضة فى محافظتى القاهرة والجيزة تجسعت قيادات الإخوان المسلمين وعقدت عدة اجتماعات بمركز مغاغة غرضها إقتحام المنشآت الحكومية والشرطة وقتل عاصر الشرطة كما أتفقت مع العناصر الإجرامية الموالية لهم لمساعدتهم لإقتحام مركز شرطة مغاغة وقاموا بتمويلهم وإمدادهم بالأسلحة والذخائر وفي صباح يوم ٢٠١٣/٨/١٤ تجمعوا فى حشود من المواطنين بالتجريض من تلك العناصر على قتل من أفراد الشرطة وكانوا جميعهم حائزون لبعض الأسلحة النارية المتنوعة وهي (بنادق آلية وخرطوش ومسدسات) وقاموا بمهاجمة مركز الشرطة وتمكنوا من تنفيذ مقصدهم وقاموا بحرق وسرقة المستندات والمنقولات الموجودة بالمركز فضلاً سرقة الأسلحة النارية والذخائر خاصة المركز بعد إشعال النيران بالمبنى والسيارات وتهريب المحبوسين ، وأضاف انه أبان ارتكاب المتهمين لتلك الوقائع قسمت أدوارهم إلى مجموعات وهي عناصر محرضه على ارتكاب الواقعة وعناصر أعتلت العقارات المحيطة بالمركز وقاموا بإطلاق الأعيرة النارية من أعلى . وعناصر قامت بإطلاق الأعيرة النارية من أسفل . وعناصر قامت بقطع الإمدادات عن مركز الشرطة . وعناصر مكنت المحبوسين من الهرب . وعناصر أتلقت وحدة المباحث وما بها من ملفات وحرقها . وعناصر أتلقت مكاتب ضباط الشرطة وحرقها . وعناصر قامت بسرقة الأسلحة والذخائر المتواجدة بالمركز . وعناصر أتلقت وأحرق وحدة النوبتجية بالمركز . وعناصر أتلقت وسرقة مخازن المضبوطات والعهدة . وعناصر قامت بتحطيم الأثاث وتخريب المركز . وعناصر قامت بترويج الأسلحة عقب سرقتها . والهاربين من مركز الشرطة عقب اقتحامه والذين أشاركوا فى الواقعة عقب هروبهم . وأضاف انه إبان واقعة الاقتحام وأثناء محاولة صند ذلك العدوان استشهد النقيب/ محمد صفوت حسن حرب معاون مباحث مركز الشرطة وقتل المدعو/ محمود فتحى جمعة كما أصيب كلا من/ محمد إبراهيم الدسوقي ، أشرف حافظ محمد ، أحمد طلعت حلمى ضباط بمركز شرطة مغاغة وأصيب كلا من/ رضا فولى محمد ،

التوقيع

رئيس المحكمة

محمد كمال عبدالمحسن، عربي عبداللطيف محمد، رمضان سيد توفيق، رامي راضي عبدالعظيم أمناء شرطة بالمركز كما أصيب المدعو/محمد جابر السيد فهمي وأضاف أن واقعة مقتل النقيب/محمد صفوت حسن حرب حدثت وأثناء تجمع المجني عليه سالف الذكر لحماية المنشآت الهامة بمركز مغارة قام المتهم المتوفي/كمال تمام محمد عمر بإطلاق ناريه صوبه من سلاح ناري "بندقية آلية" كانت بحوزته قاصداً من ذلك إزهاق روحه وتمكن من ذلك. وقرر أن واقعة مقتل المدعو/محمود فتحي جمعه قرر بتواجد المجني عليه سالف الذكر وأثناء مساعدته لأمناء الشرطة المصابين قام المتهم/وزي تمام محمد عمر بإطلاق أعيره ناريه صوبه وصوب قوات الشرطة باستخدام سلاح ناري "بندقية آلية" كانت بحوزته فأحدثت إصابات المجني عليه والتي أوده بحياته. وقرر أن واقعة الشروع في قتل/محمد كمال عبدالمحسن قرر أن المتهم/محمد سيد هاشم هو محدث إصابته باستخدام سلاح ناري "بندقية إسرائيلية" وكان مقصده من ذلك قتله. وقرر أن واقعة الشروع في قتل/رامي راضي عبدالعظيم قرر أن المتهم/ممتاز محمد رشوان هو محدث إصابته مستخدماً سلاح نارياً "فرد خرطوش" وكانت مقصده من ذلك قتله وقرر أن واقعة الشروع في قتل/رمضان سيد توفيق قرر أن المتهم/رمضان عفت علي قضب هو محدث إصابته مستخدماً سلاح نارياً "فرد خرطوش" وكان مقصده من ذلك قتله. وبالنسبة لواقعة الشروع في قتل/عربي عبداللطيف محمد قرر أن المتهمان/أبوالوفا عاطف علي، أبوالذهب علي السيد هما محدثا إصابته مستخدماً الأول سلاح نارياً "فرد خرطوش" والثاني "بندقية آلية" قاصدين من ذلك قتله. وبالنسبة لواقعة الشروع في قتل/محمد إبراهيم الدسوقي قرر أن المتهم/عاشور حلمي أحمد هو محدث إصابته مستخدماً "بندقية آلية" قاصداً من ذلك قتله. كما توصلت تحرياته التهمة إلى أن المضبوطات التي ضبطت بحوزة جميع المتهمين من أسلحة نارية وذخائر تم الاستيلاء عليها من مركز شرطه مغارة خلال واقعة الاقتحام. وأن من بين الأشخاص الذين اشتركوا في اقتحام مركز شرطة مغارة كلاً من أبوالوفا عاطف علي أبو العلا وعبد الرحمن يحيى عبد الرحمن وعربي جمال إبراهيم علي وأحمد عصام كامل محمد ومحمد عمر سلامة ووليد رمضان عبد اللطيف صابر وعمران محمد خيرزي حسن ومحمد رمضان حسن جاد المولي وقرني علي أحمد علي وهيثم محمود عبد الحكيم ابوطالب وعز العرب أحمد محمد موسي وطه محمد أحمد السيد خالد حسن علي أبو الوفا وعبد الحميد ممدوح عبد الحميد وخميس سيف سيد الغرابوي وحمادة مختار أحمد محمد وكريم محمد ذكي اسلام عادل سيف عمار ومحمد عادل تاج الدين إبراهيم وقطب رمضان حسن وأشراف الدسوقي محمود الدسوقي

- حيث شهد النقيب شرطة مدنية/السيد إبراهيم أحمد بدار (معاون مباحث مركز شرطة مغارة) - بتحقيقات النيابة العامة وأمام قضاء الحكم - بأنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ وفي حوالي التاسعة صباحاً حدث هجوم م بعض عناصر الأخوان المسلمين والمسجلين جنائياً وبحوزتهم أسلحة نارية (بنادق آلية - وخرطوش) وقاموا بالهجوم على مركز شرطة مغارة. وأثناء تواجده بمركز شرطة مغارة أثناء الإحداث شاهد المتهمين/محمد رجب كامل، أبوالذهب علي السيد، دسوقي فتحي، فوزي تمام محمد، محمد فوزي تمام محرزين كلا منهم سلاح ناري "بندقية آلية" محاولين اقتحام المركز بعد إطلاق وابل من الأعيرة النارية صوب قوات الشرطة وأضاف انه تنقيداً لأذن النيابة العامة فقد تمكن من ضبط المتهمين/عبدالرووف نجيب حسن حسنين، يحيى بيومي محمد بيومي، علي عبدالحميد عبدالله علي، علاء السيد كامل علي، إبراهيم محمد إبراهيم محمد،

التوقيع
رئيس المحكمة

محمد جمال فتحى شحاتة ، أحمد إسماعيل إبراهيم محمد ، رمضان عفت على قطب ، هانى خلف أحمد على وبحولكم
أسلحة نارية وذخائر من مضبوطات مركز شرطة مغاغة.

- وحيث شهد العميد شرطة مدنية/أحمد زغلول منيسى محمود (مأمور مركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة أمام
قضاء الحكم - أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ حضر له ضابط منوب المركز وأبلغ أنه شاهد فى برامج التلفزيون قيام عناصر الأمن
بفض اعتصامى رابعة والنهضة فقام على الفور بإصدار أوامره لكافة الخدمات بالمركز بالاستعداد وتعزيز الخدمات وقام بفتح
الشوارع المحيطة بالمركز وفى حوالى التاسعة صباحاً شاهد العديد من المتظاهرين متوجهين صوب مركز الشرطة وقاموا بدهس
الحجارة والمولوتوف وإطلاق الأعيرة النارية من الأسلحة بحوزتهم تجاه المركز فقامت القوات التابعة للمركز بإطلاق الميرة
النارية فى الهواء لتفريق المتظاهرين وإبعادهم وحتى نفاذ الذخيرة منهم وعقب ذلك تمكن المتظاهرين من اقتحام المركز وسرقة
الأسلحة بداخله وكافة الأجهزة الكهربائية وتهريب المساجين من داخله ونتج عن ذلك وفاة النقيب/محمد صفوت وإصابة
العديد من ضباط وأفراد المركز.

- وحيث شهد النقيب شرطة مدنية/أحمد حسين أبوحلقة طه (الضابط بقطاع الأمن الوطنى) - بتحقيقات النيابة العامة أمام
قضاء الحكم - أنه ورت له معلومات بقيام قيادات تنظيم الإخوان وعدد من التيارات الدينية الموالية للتنظيم بعقد لقاء تنطجى
سرى برئاسة المرشد العام للإخوان المسلمين/محمد بديع بمسجد رابعة العدوية بتاريخ ٢٠١٣/٨/١١ صدرت توكيلات
للكل الجماعة بالإجراءات الواجب إتخاذها فى حالة قيام الجهات الأمنية بفض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة حيث كان من
بين أعضاء التنظيم القيادى الإخوانى/ممدوح مبروك عبدالوهاب عمار الهارب حالياً بدولة السودان والذي قام بعقد لقاء
تنظيمى بمحافظة المنيا لمناقشة التكاليف الصادرة له من قيادة التنظيم العليا حول الإجراءات الواجب إتخاذها فى حالة فض
الاعتصامى وضم اللقاء العديد من الكوادر التنظيمية الواردة أسمائهم بمحضر تحرياته المجرى بمعرفة حيث تم الإتفاق على
حشد العناصر الإخوانية والعناصر الجنائية والبلطجية وتوفير الدعم المادى لهم من أموال وذخائر وأسلحة وما يستلزم فى
إشعال الحريق . وبتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ تم تنظيم تظاهرات بمناطق مركز شرطة مغاغة بقيادة القيادى الإخوانى/حسن يوسف
محمد وعدد من العناصر الإخوانية والجنائية وتم محاصرة مركز شرطة مغاغة وإطلاق عدد من الأعيرة النارية وزجاجات
المولوتوف صوبه وسرقة محتوياته وما بداخله من أسلحة ومهمات شرطية وأوراق قضائية حيث نجحت تلك العناصر بإقتحام
مركز شرطة مغاغة وقتل النقيب/محمد صفوت الضابط بوحدة المباحث بالمركز وإصابة عدد من الأفراد المجندين .

- وحيث شهد النقيب شرطة مدنية/رامى أسامه محمد عرابى (معاون مباحث مركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة -
أنه قام بتنفيذ إذن النيابة العامة بضبط واحضار المتهمين فتمكن من ضبط كلا من المتهم/حماده الشيمى فهيمى الشيمى
والمتهم/عبدالرحمن يحيى عبدالرحمن بحوزتهما أسلحة نارية من مضبوطات المركز التي تمت سرقته .
- وحيث شهد النقيب شرطة/محمد إبراهيم الدسوقي أحمد (معاون مباحث مركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة -
بأنه قام بتنفيذ إذن النيابة العامة بضبط المتهم /مدين عطية عبد المنعم محمد من محل إقامته وبضبطه عثر بحوزة على سلاح
ناري "بندقية اليد" من مضبوطات التي تمت سرقته من مركز مغاغة .

التوقيع

رئيس المحكمة

- وحيث شهد الملازم أول شرطة مدنية/محمد عبدالسميع قاسم جبر (معاون مباحث مركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة - أنه قام بتنفيذ أذن النيابة العامة وتمكن من ضبط المتهمين وهم/محمد علي عبدالرسول حسن، محمد ملص عبدالرسول، أحمد محمد الدزيمي السنوسي، جمال السيد محمد الشريجي، ربيع فكري عبدالله قطب حسين، أسحق محمد سلامة عبدالنبي، شعبان حمدي محمد عبدالوهاب وبحوزتهم أسلحة نارية وبيضاء من مضبوطات مركز مغاغة.
- وحيث شهد النقيب شرطة مدنية/ممدوح منجم أحمد شعبان (معاون مباحث مركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة - بأنه قام بتنفيذ أذن النيابة العامة وتمكن من ضبط المتهمين/سيد عبدالحميد عبدالرسول حسنين، إبراهيم عطا إبراهيم محمود، علي حسن محمد علي وبحوزتهم أسلحة نارية وبيضاء من مضبوطات المركز. كما تمكن من ضبط المتهمين وهم/صلاح خالد صلاح عبدالعزيز، وبحوزتهم منقولات خاصة بالمركز. كما تمكن من ضبط المتهم/محمد أحمد عبدالرحيم محمد، فتحي علي سيد علي، محمد حسن الزيايدي، لميري التعلب إبراهيم مصطفى، محمد محمد عبدالوهاب السيد وبحوزتهم كتب وأوراق خاصة بجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية.
- وحيث شهد أمين شرطة مدنية/رضا فولي محمد قاسم - بتحقيقات النيابة العامة - بأن إصابته حدثت نتيجة إطلاق نار من إصابته فخذته الأيمن وأنه أبصر المتهمين وهم/فوزي تمام محمد عمر - كمال تمام محمد عمر محرزين أسلحة نارية متزعة (ينادق آلية وخرطوش، مسدسات، افرد خرطوش) أثناء الهجوم على مركز الشرطة.
- وحيث شهد أمين شرطة مدنية/رامي راضي عبدالعظيم أحمد - بتحقيقات النيابة العامة - بأن إصابته حدثت نتيجة إطلاق نار من فرد خرطوش وأنه أبصر المتهم/محززا سلاحا نارياً (فرد خرطوش) وأطلق ضربة عياراً نارياً أحدث إصابته لاصداً من ذلك قتلة كما أضاف أنه أبصر المتهمين وهم/عبدالفتاح عبدالحميد وشهرته (مصباح) - فوزي تمام محمد عمر - كمال تمام محمد عمر محرزين أسلحة نارية وأن المتهم الأخير هو محدث إصابة النقيب/محمد صفوت والتي أودت بحياته من سلاح نازي (بنديقية آلية).
- وحيث شهد أمين شرطة مدنية/عربي عبداللطيف علي محمد - بتحقيقات النيابة العامة - بأن إصابته حدثت نتيجة إطلاق نار من ناري وأنه نمي إلى علمه بإشتراك عائلة تمام والمتهمين كلاً من/شحاتة محمد راضي - منصور محمد سامح - محمد سيد هاشم - في الواقعة كما أضاف بإتهامه لكلاً من/أبوالذهب علي السيد - أبوالوفا عاطف علي بأنهم هما اللذان أحدثا إصابته.
- حيث شهد المدعو/محمد جابر السيد مهني (أخصائي تسويق) - بتحقيقات النيابة العامة - أنه وأثناء تواجده بمركز شرطة مغاغة لإستخراج فيش جنائي حدثت إصابة بطلق ناري في الفخذ الأيمن من سلاح خرطوش وأتهم فيها المدعو/شحاتة محمد راضي بأحداث إصابة كما أضاف بأنه تناهي إلى سمعة بإشتراك كلاً من/محمد فوزي تمام، جمعة فوزي تمام، كمال تمام محمد، رافت كمال تمام في الواقعة ومحرزين أسلحة نارية.
- حيث شهد أمين شرطة/جمعة محمد فيصل (بمركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة - أنه تلقى اتصال هاتفي من المتهم/شحاتة محمد راضي والذي ترتبط عائلته بخصومة نارية مع عائلة المتهم مفادها قدومه إليه بمركز الشرطة حيث أنه من المشاركين في الهجوم على مركز الشرطة وإقتحامه.

٢٠١٥

التوقيع

رئيس المحكمة

- حيث شهد أمين شرطة / أشرف حمدي عيد محمد (بمركز شرطة مغاغة) - بتحقيقات النيابة العامة - انه أبصر النجم /شحاته محمد راضي محرزاً بندقية آلية .

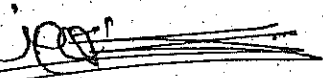
- حيث ثبت من إطلاع المحكمة على ما سطر بمحضر تحريات الأمن الوطنى المحرر بمعرفة النقيب/أحمد حسين الطويل بقطاع الأمن الوطنى بالمنيا المؤرخ ٢٠١٤/٣/٢٧ والمثبت به أنه وردت له معلومات بقيام قيادات تنظيم الإخوان وعدا من التيارات الدينية الموالية للتنظيم بعقد لقاء تنظيمى سرى برئاسة المرشد العام للإخوان المسلمين/محمد بديع بمسجد إيلقة العدوية بتاريخ ٢٠١٣/٨/١١ وتم خلال ذلك اللقاء الإتفاق على الإجراءات التصعيدية التى ستقوم بها الجماعة فى حلة قيام الجهات وزارة الداخلية بفض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة حيث كان من بين أعضاء التنظيم القيادى الإخوانى/مدرح مبروك عبدالوهاب عمار والذي قام بعقد لقاء تنظيمى بمنزله ببندر بنى مزار ضم عدد من أعضاء المكتب الإدارى لجماعة الإخوان المسلمين بمحافظة المنيا مساء ٢٠١٣/٨/١٢ ومن بينهم القيادى الإخوانى/حسن يوسف محمد والذي قام بدعوة بعقد لقاء تنظيمى سرى بمنزلة الكائن بشارع طلعت حرب/منشية الجزائر - مغاغة مع مسئولى وكوادر جماعة الأنوار المسلمين بمركز مغاغة وكان معه كلاً من عبدالعظيم سلطان عبدالسميع سلطان ومحمد القولى عبدالحفيظ السيد وفتحى على سيد على ومحمد حسن على الزينادى وهشام محمد أحمد هندى وحسين محمد مرسى حسين ومحمد عبدالعظيم محمد صالح وحسين عبدالرازق محمد إبراهيم والحسينى أمين خليل عبدالنبي ومحمد محمد عبدالوهاب سيد ومحمد أحمد أبو الغلا عفيفى وعاطف أحمد شحاته مرسى ومحمد أحمد عبدالرحيم محمد وأحمد محمد أحمد البنا وشعبان مصطفى السيد أحمد وممدوح أحمد سيد يحيى ومحمد ممدوح أحمد سيد وأحمد محمد ممدوح إبراهيم محمد عمران محمد ومحمد محرز محمد إبراهيم تامر قرنى عبدالوهاب عبداللطيف وجمعه محمد جمال حسن عبدالرازق ورجب أحمد سيد أحمد وربيع محمد عبدالمجيد أحمد خميس وممدوح أبو الحسن حسين على ومحيى عبدالنواب عبدالجواد محمد وأحمد عبدالمنعم أبو سريخ ومحمد على حسن إسماعيل وعلى محمد حمد على ورمضان زيدان عبداللطيف زيدان وجمال محمد عبدالنبي محمد حسن حسين عبدالجواد وعبدالله حسن محمد على وأحمد عطا عبدالعظيم وعبدالوهاب عبدالعظيم عيسى والجندي رشدي الجندي ومحيى محمد مرسى وخلف عبدالعظيم السيد ومحمد محروس جابر وطه خلف عبدالظاهر ومحمد إبراهيم على أبو جدير ومحمد إبراهيم عبدالعظيم عبداللطيف وحمدى أحمد محمد حمد وعزام فاروق عبدالستار عبدالعظيم وعبدالجواد ناعود شحاته عبدالجواد ومصطفى حسن محمد على وأحمد نجيب عبدالوهاب ومصطفى محيى محمد مرسى ومحمد مصطفى على حسن وفراج محرز محمد إبراهيم عمر البطل الجارجى ومحمد السيد محفوظ وشعبان فتحى الشريعى وأحمد محروس محمد وهانى محرز محمد إبراهيم وشهرته خميس وحسن عبدالعظيم مهدى وعمر فاروق عبدالجواد وأحمد محمد محمد على حجازى وعبدالعظيم محمد عبدالفتاح ورضا أبو غنيمه عبداللطيف ومحمد عبدالسلام عبدالوهاب محمود رشاد وحيد أبو زيد شعبان عربى عويس عبدالله إبراهيم عبدالجواد حسن وأحمد عبداللطيف السيد على هاشم محمد عاشم وخالد محمد قاسم وطه محمد مصطفى ودياب شاهين عبدالعزيز والبطل على السيد على الشعيب وزكريا صلاح محمد عبداللطيف وفراج أحمد محمد محمود ومحمد سعيد زيدان وكريم شوقى محمد أحمد عبدالرحمن وعلاء على عبدالله وأئل على السيد وعوض عبدالحفيظ محمد ومحمد أبوبكر السمسطاوى وصالح رجب محمد على ونميرى طلعت إبراهيم مصطفى وعبدالناصر

التوقيع

رئيس المحكمة

عبدالعظيم عبدالظاهر وخلف أحمد محمد سليمان وهاني أمين خليل وعاشور حلمي أحمد هشام أيمن خليل ومهدي مسود
 محمد وعبدالجواد عبدالعظيم محمد وصبحي أبوغيمية عبدالسلام ورجب محمد أحمد عبدالمنعم وشعبان علي محمد علي
 وسنوسي عبدالوهاب محمد ونميري محمد علي عبداللطيف وطارق عمر فكري عبدالعظيم والعمرى أحمد نجيب ربيع
 عبدالجواد حسين ونادي محمد رشوان وأدهم جميل كمال وأحمد عباس عبدالصالحين والخطيب مصطفى محروس ومنجد
 جبالى كامل عبدالجواد وعلاء شعبان عبدالجواد عطاالله ومحمد عاطف عوض أبوالسعود وأيمن محمد نجيب ومحمود طاق
 علي محمود وإسماعيل وهاني رجب جمعه ومحمد نوار محمد حافظ رجائي محمد إبراهيم عبدالكريم وأحمد عبدالحواد
 قاعود وأبو بكر إبراهيم سعيد حفناوي وعبدالجواد محمد إسماعيل ذكروري فرج عيديد موسى علي وعاطف موسى علم للين
 وجميل عبدالستار عبدالفتاح وحسن عبدالعظيم أحمد وعبدالله شحاته عبدالجواد وأحمد محمد أنور علي ورمضان نلب
 محمد عزم ومحمود أحمد عبدالجواد عبدالعال وصلاح محمد طلعت ومحمد سيد عبدالفتاح وأحمد أحمد محمد حيد
 ومحمود يونس محمد علي وأحمد سباق أبو الفتخ عبدالهادي وجمال كمال محمد محمد نصار وعيد حجاج شحاته وبلال
 عبدالجواد وعادل ضاحي عبدالحكيم ومحمد عزيز عبداللطيف محمد وأحمد محمد حسن وتوفيق عبدالوهاب جبر وريضان
 حسن أحمد ومحمد حسن سعد وشعبان نجاتي يوسف وأحمد محمد محمد إبراهيم سرحان وعبدالله جمال عبدالسلام فاسم
 محمد أحمد عبدالرازق وعلي أحمد إدريس وعمر محمد إبراهيم وبيع أنور فريد وعيد محمد عبدالحميد البلاوي وأحمد
 عباس بدر وأحمد رمضان محمد ومحمد أحمد أحمد وعادل راضي أحمد عبداللطيف وراضي راضي خليفة ومصور
 حسن عبدالجواد وجودة حسن عبدالجواد وعبدالعظيم رشدي حسن وعبدالمنعم عثمان وجمال علي حسن عبدالجليل وأحمد
 القولي حسن أحمد وجمال عطية فراج وأحمد فتحى محمد عبدالحميد وحسام عبدالله شحاته ومحمود سعيد محمد عبدالله
 ومحمد حسن عبدالجواد إبراهيم وجمال محمد بدوي ووليد محمد أحمد طه وراضي شعبان محمد فتح الباب وأحمد جمعه
 عبدالقادر ونعمان إبراهيم نعمان وفتحى جمعه عباس ورضا عبدالمنحسن حسن ومصطفى سعيد عبداللطيف وحسن جمال
 عبدالعظيم وعطا عبدالله محمد حسن لطفى وعصام سعودى عبدالعظيم وغانم محمد غانم وعاصم عيسى عيد شحاته
 وعبدالرحمن عيسى عيد شحاته ومحمد حسب الله عبدالحكيم ومصطفى رجب محمد عبدالظاهر ومحمد عبدالمنعم
 عبدالعظيم وصبحي السيد راغب وخلف فوزي عبدالله والسيد محمد محمد الشريف وعمر عبدالستار إبراهيم وأشرف برياني
 محمد وبيع عبدالغنى والسيد حسنين عبدالله وسيف شحاته عبدالله وحسين أحمد محمد أحمد عربي وحمادة أحمد حسن
 وعيد عبدالغفار إبراهيم ومكرم السيد محمد خليفة وفرج محمد علي سمهان وفتحى أحمد عباس وخليفة عوض أحمد
 ومصطفى محمود سلطان وباسر حسين زكى وعزت رمضان محمد وبلال محي محمد مرسى والسيد محمد سيد القطام وعلي
 أيوب عبدالوهاب

- وحيث ثبت من إطلاع المحكمة على تقارير الصفة التشريحية المرفقة بالأوراق والخاصة بإصابة النقيب شرطة/محمد
 صفوت حسن زكى والمثبت به بأن إصابته كانت بغيار نارى للمقدوف مفرد يتعذر تحديده لعدم استقراره وأطلق من سلاح
 نارى معد لإطلاق الرصاص وتعزى الوفاة بتلك الإصابة النارية بتاريخ يتوافق وتاريخ الواقعة . وكذا إصابة المدعو/محمود فتحى



التوقيع

رئيس المحكمة

جمعه على والمثبت به بأن إصابته كانت بعبارة ناري من مقلدوف مفرد يتعدى تحديده لعدم استقراره وأطلق من سلاح ناري مده إطلاق الرصاص. وتعزى الوفاة بتلك الإصابة النارية بتاريخ يتوافق وتاريخ الواقعة.

- حيث ثبت من إطلاع المحكمة على تقارير الطب الشرعي للمصابين والمثبت به أن إصابة المدعو/رمضان سيد توفيق نصيه نتجت عن إطلاق ناري لمقلدوفات متعددة لطلقات الخرطوش وأن إصابته شفيت دون تخليف عاهة مستديمة وأن مدة العلاج أقل من عشرين يوما وجائزة الحدوث وفق لتصور النيابة بالمذكرة الواردة منها وفي تاريخ يتوافق وتاريخ الواقعة. وكذا إصابة المدعو/رامي راضي عبدالعظيم احمد نتجت عن إطلاق ناري لمقلدوفات متعددة لطلقات الخرطوش وأن إصابته شفيت دون تخليف عاهة مستديمة عن مده علاج أقل من عشرين يوم وجائزة الحدوث وفق لتصور النيابة بالمذكرة الواردة منها وفي تاريخ يتفق وتاريخ الواقعة. وكذا إصابة المدعو/محمد كمال عبدالمحسن نتجت عن إطلاق ناري مفرد لمقلدوف وجائز الحدوث وفقا لتصور الوارد وأن إصابته شفيت دون تخليف عاهة مستديمة عن مده علاج أقل من عشرين يوم. وكذا إصابة المدعو/رضا فولي محمد قاسم نتجت عن إطلاق ناري مفرد المقلدوف أطلق من سلاح ناري معد لإطلاق الرصاص وجائز الحدوث وفقا لتصور الوارد من النيابة العامة وأن إصابته شفيت دون تخليف عاهة مستديمة ومده العلاج أقل من عشرين يوم. وكذا إصابة المدعو/عربي عبداللطيف محمد نتجت عن إطلاق لمقلدوف ناري خرطوش وإصابته جائزة الحدوث وفقا لتصور النيابة وأن إصابته شفيت دون تخليف عاهة مستديمة عن مده علاج أقل من عشرين. وكذا إصابة الرائد/محمد إبراهيم الدسوقي نتجت عن إطلاق ناري مفرد المقلدوف أطلق من سلاح ناري معد للإطلاق وجائز الحدوث وفق لتصور النيابة وأن إصابته شفيت دون تخليف عاهة مستديمة ومده علاج أقل من عشرين يوم.

- حيث ثبت من إطلاع المحكمة على تقرير الأدلة الجنائية بشأن معاينة مركز شرطة مغاغة وملحقاته والمثبت به أنه وجد آثار إطلاق أعيرة نارية في شارع الزهراء والشهير بشارع الإسعاف وذلك بالمباني والمنشآت وأكشاك الكهرباء وأعمدة الإنارة والأشجار من جميع النواحي ويمكن حدوثها نتيجة اصطدام أجسام صلبة سريعة الحركة كمقلدوفات نارية. وكذا احتراق وتفحم محتويات حجرات مركز شرطة مغاغة بالكامل مع وجود تكسير وإتلاف وسرقة بعض محتويات المكاتب مع تفحم واحتراق السيارات بالكامل بداخله مختلفة الأنواع والماركات والأرقام وبفحص مخلفات الحريق بمناطق تركزه تبين عدم وجود أي مواد غريبة عن محتويات المكان أو أية آثار لمواد معجلة الاشتعال إلا أن هذا لا ينفي سبق استخدامها نظراً لتطايرها وتبديدها في دراجات الحرارة العالية مع تعدد مناطق بداية الحريق المنفصلة كلا على حده وأن الحريق شب في مركز شرطة مغاغة نتيجة إيصال مصدر حراري سريع ذى لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو كورقة أو كهنه مشتعلة أو زجاجة بها فتيل مشتعل بمحتويات بداية الحريق المنفصلة والمتعددة والمتمثلة في احتراق وتفحم محتويات مكاتب المباني وهكذا السيارات التابعة للمجلس وذلك عقب إيصال المصدر الحراري والذي يمكن إيصاله ممن يتواجد بكل منطقة على حده قبل نشوبه مباشرة.

- وحيث ثبت من إطلاع المحكمة على تقرير حصر تلفيات ومسروقات مركز شرطة مغاغة والصادر من الوحدة المحلية لمركز مغاغة بمحافظة المنيا (الإدارة الهندسية) والمثبت به أن تكليف التلفيات التي حدثت أثناء أحداث يوم ٢٠١٣/٨/١٤ التقديرية الظاهرية بمركز شرطة مغاغة مبلغ مليون جنيه. وكذا ثبت من إطلاع المحكمة على تقرير تقدير تلفيات السيارات

التوقيع

رئيس المحكمة

شرطية عهدة قسم المركبات الخاصة بالمركز والمقدر قيمة تلفياتها بمبلغ خمسمائة وستة وستون ألف جنيه . وكذا تلحق
لقيمة المالية لتوابع الشرطة مبلغ اثنين وعشرون ألف وواحد وخمسون جنيهاً وعشرون قرشاً .

- حيث ثبت من إطلاع المحكمة على ما أثبت بمعاينة النيابة العامة لمركز شرطة مغاغة بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ بظرفية
لسيد/سعد الحلوانى وكيل النائب العام والمثبت به تخريب وحريق وإتلاف كامل لمركز شرطة مغاغة وسرقة كافة محتوياته
إحتراق بعض السيارات الموجودة بالمركز وعدم وجود ثمة أوراق أو مستندات أو أجهزة أو مبقولات وتبين إحتراق السيارات
بالكامل داخل مركز ولا يوجد بها سوى هياكل متفحمة يدل فقط على وجودها وكذا وجود تهشم بجوانب بعض غرف مركز
الشرطة والأسقف وإتلاف أرضيتها وكسر بعض البواب الخاصة بالغرف وتلاحظ بروز الأسياخ الحديدية بالأسقف من غير
الحريق .

- حيث أن المحكمة إطمأنت من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت الإتهامات الأول والثانى والأث
والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثانى عشر المسندين للمتهمين كلاً من المتهم الثالث/نحى
على سيد على والمتهم الرابع/محمد حسن على الزياى والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبدالرحيم محمد والمتهم لثامن
عشر/عبدالرؤوف نجيب حسين حسانين والمتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهم الحادى والثلاثون/فراج أحمد
محمد محمود والمتهم الثالث والثلاثون/محمد محمد عبدالوهاب السيد والمتهم السادس والثلاثون/نميرى التعلب إبراهيم
مصطفى والمتهم التاسع والثلاثون/عبدالفتاح عبدالحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الثانى والأربعون/فوزى تمام
محمد عمر والمتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم
السابع والأربعون/محمد فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/أفت كمال تمام محمد والمتهم
التاسع والأربعون/شحاتة محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبوالدهب على السيد جاد الله والمتهم
السادس والخمسون/محمد محمد على عبدالرسول حسين والمتهم السابع والخمسون/محمد على عبدالرسول حسين والمتهم
الثامن والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته بزادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسران سلمان والمتهم
السابع والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبوالوف عاطف على أبوالعلا والمتهم التاسع
والستون/عبدالرحمن يحيى عبدالرحمن على والمتهم الواحد والسبعون/أبوالهجي محمود محمد أبو الهجي والمتهم الثانى
والسبعون/خالد رجب كامل على والمتهم السادس والسبعون/أحمد محمد الدريمى السنوسى والمتهم التاسع والسبعون/جمال
السيد محمد الشورىجى والمتهم السادس والثمانون/عربى جمال إبراهيم على والمتهم التاسع والثمانون/أحمد عصام كامل
محمد والمتهم التسعون/محمد عمر سلامه حسانين والمتهم الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهم الخامس
والستون/وليد رمضان عبداللطيف صابر والمتهم السادس والتسعون/شريف محمد حسين محمد والمتهم الثامن
والستون/عمران محمد خيرى حسن والمتهم المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهم المائة وستة/محمد رمضان
حسن جاد المولى والمتهم المائة وثلاثة عشر/قرنى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهم المائة وثمانية عشر/محمد عطية
محمد على والمتهم المائة وتسعة عشر/طه أحمد محمود على عزام والمتهم المائة والواحد والعشرون/حمادة الشيمى فهمى
الشيمى والمتهم المائة وأربعة وعشرون/ربيع فكرى قطب حسين المتهم المائة وخمسة وعشرون/يحيى بيومى محمد بيومى

التوقيع

رئيس المحكمة

المتهم المائة وثلاثون/هيثم محمود عبدالحكيم ابوطالب والمتهم المائة وواحد وثلاثون/عزالعرب أحمد محمد موسى والتسعة
للمائة وستة وثلاثون/ طه محمد أحمد السيد والمتهم المائة وسبعة وثلاثون/ خالد حسن على أبو الوفا والمتهم المائة ولاجة
وثلاثون/عبد الحميد ممدوح عبد الحميد على والمتهم المائة وتسعة وثلاثون/خميس سيف سيد الغرابوي والمتهم المائة
والأربعون/حمادة مختار أحمد محمد والمتهم المائة والواحد والأربعون/كريم محمد زكي ميهوب والمتهم المائة والخمس
والأربعون/إسلام عادل سيف عمار والمتهم المائة والسادس والأربعون/محمود عيد محمد مصطفى والمتهم المائة والبيع
والأربعون/علاء السيد كامل على والمتهم المائة والخمسون/مدين عطية عبد المنعم محمد والمتهم المائة والواحد
والخمسون/إسحاق محمد سلامة عبد النبي وشهرته سعيد ظافر والمتهم المائة والرابع والخمسون/على عبد الحميد عبد الله على
وشهرته (على الشاروشى) والمتهم المائة والخمسون/محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته حنيسه والمتهم المائة
والسادس والخمسون/أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهم المائة والواحد والستون/هاني خلف أحمد على وشهرته (هاني خلف
هاتشم) والمتهم المائة والثاني والستون/صلاح خالد صلاح عبد العزيز والمتهم المائة والثامن والستون/سيد عبد الحميد
عبد الرسول حسنين والمتهم المائة والثاسع والستون/قطب رمضان حسن والمتهم المائة والسبعون/أشرف الدسوقي محمود
الدسوقي والمتهم المائة والرابع والسبعون/شعبان حمدي محمد عبد الوهاب والمتهم المائة والخامس والسبعون/إبراهيم عطا
إبراهيم محمود والمتهم المائة والثامن والسبعون/إبراهيم محمد إبراهيم محمد وشهرته بن بشري والمتهم المائة والثاسع
والسبعون/عيد طوسون عبد العظيم عبد الرحمن والمتهم المائة والثمانون/جمال عبد الرزاق حسن عبد الله والمتهم المائة والواحد
والثمانون/عرفه جابر حلمي حسين والمتهم المائة والسابع والثمانون/محمد جمال فتحى شحاته بعد تغير قيدهم ووسلهم
ليكونوا إتهاماً واحداً بالمادة ٩٠ من قانون العقوبات ركناً ودليلاً والتي يخلص مؤداها أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ وبدائراً مركز
شرطة مغاغة بمحافضة المنيا خربوا وباقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولين عمداً أملاك عامة المبنى المخصص لمصلحة
حكومية هو مقر مركز شرطة مغاغة التابع لوزارة الداخلية بأن أحتشدوا أمامه حائزين أسلحة نارية مختلفة الأنواع (بنادق آلية -
مسدسات - بنادق وأفراد خرطوش) وذخائر مما تستعمل فى تلك الأسلحة سألقة البيان مستغلين حالة الهياج التي أعقبت
فض اعتصامي رابعة الغدوية والنهضة وأمطروا المبنى بوابل من تلك الأعيرة النارية وأضرمو النيران به مما ترتب عليه إحداث
تلفياته الميينة وصفاً بقيمة بالأوراق وإصابة كلاً من الملازم أول/أحمد طلعت حلمي والملازم أول/أشرف محمد حافظ
والعميد/أحمد زغلول منيسي والقيب/محمد إبراهيم الدسوقي والمجنى عليه أمين الشرطة/رضا فولى محمد والمجنى عليه
أمين شرطة/محمد كمال عبد المحسن والمجنى عليه أمين شرطة/رمضان سيد توفيق والمجنى عليه أمين شرطة/رامى راضى
عبد العظيم والمجنى عليه أمين شرطة/عربى عبد اللطيف محمد والمجنى عليهم المدعو/جمعه محمد فيصل والمدعو/أشرف
حمد عيد والمدعو/طارق حسن السيد محمد والمدعو/رزق عمران أحمد والمدعو/عزت فاروق مجاهد والمدعو/أحمد محمد
عمران والمدعو/أشرف صلاح محمود والمدعو/أحمد حمدي عبد الفتاح والمدعو/أحمد شعبان محمود محمد والمدعو/رضا
شعبان عبد الحفيظ حسن والمدعو/محمد يوسف عبد الله عبد الجواد والمدعو/رمضان عبد التواب محمود والمدعو/جمال
عبد العظيم منصور والمدعو/أحمد علي إبراهيم والمدعو/محمد حلمي محمد والمدعو/أحمد محمد أحمد عبد الجواد
والمدعو/محمد علي رمضان المدعو/سيد جمعه سيد والمدعو/شعبان أحمد جابر والمدعو/يونس أبو المكارم يونس

الموافق

رئيس المحكمة

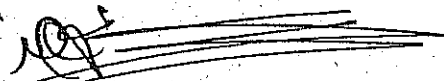
للمدعو/علاء جمعه جابر والمدعو/هشام عبد الجواد جمال والمدعو/شعبان عبد السلام السيد والمدعو/إسلام معتمد حسن
 المدعو/أحمد عرفه عبد السلام والمدعو/أحمد عبد العظيم رشدي والمدعو/شعبان محمد عبد الحميد والمدعو/مناح
 عبد العظيم أحمد والمدعو/سيد سعد محمد والمدعو/رامى أسامه عرابي والمدعو/معتمد أحمد محمد رزق بالإصابات
 لموصوفة بتقارير الطب الشرعى والتقارير الطبية المرفقة بأوراق الدعوى ونجم عن ذلك موت النقيب/محمد صفوت حسن
 كى معاون مباحث مركز شرطة مغاغة والمجنى عليه/محمود فتحى جمعة لإصابتهما بالإصابات الموصوفة بتقارير البقعة
 لتشريحية المرفقة بأوراق الدعوى والذين كانا متواجدين بمقر عملهما بذلك المبني لأداء مهام وظيفتهما . وكان ذلك سبب
 تنفيذاً لاتفاقهم الجنائي مع المتهمين من الأول وحتى الرابع والثلاثين وآخرين مجهولين على ارتكاب ذلك . وقد وقعت تلك
 الجريمة في زمن هياج وفتنة لإحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى تنفيذاً لغرضهم الإرهابي وقد أتوا تلك الأفعال عن
 علم وإرادة الأمر الذى يتوافر معه وفى حق المتهمين جميعاً سالفى الذكر أركان الاتهام المسند إليهم مما يستوجب إقتلهم
 عنه إعمالاً لنص المادة ٢/٣٠ ١ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ٩٠ من قانون العقوبات .

- حيث أنه من المقرر أن استعمال القوة والعنف قبل الموظف العام يأخذ شكلاً هجوماً وهو التعدى عليه ويتميز هذا
 الاعتداء بإقترائه بالقوة أو العنف وهذه القوة إما أن تكون مادية أو معنوية أى تؤثر فى معنويات الموظف وإن لم تمس جسده
 أو كيانه المادى مثل التهديد باستعمال السلاح أو إطلاق أعيرة نارية فى الهواء أمام الموظف لإرهابه ويجب لقيام تلك
 الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكرر(أ) من قانون العقوبات أن يتوافر القصد الجنائي الخاص بالإضافة إلى الصدد
 الجنائي العام فيجب أن يريد الجاني الإكراه عالمياً بصفة المجنى عليه وأنه موظفاً عاماً وذلك بغية حمله على أداء أمر أو عمل
 بغير حق أو منعه من أداء عمل من أعمال وظيفته لما كان ذلك وكان المتهمين كلاً من المتهم الثالث/فتحى على سيد على
 والمتهم الرابع/محمد حسن على الزبائدى والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبد الرحيم محمد والمتهم الثامن
 عشر/عبد الرؤوف نجيب حسين حسنين والمتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهم الحادى والثلاثون/فراج أحمد
 محمد محمود والمتهم الثالث والثلاثون/محمد محمد عبد الوهاب السيد والمتهم السادس والثلاثون/نميرى التعلب إبراهيم
 مصطفى والمتهم التاسع والثلاثون/عبد الفتاح عبد الحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الثانى والأربعون/فوزى تمام
 محمد عمر والمتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم
 السابع والأربعون/محمد فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/رافت كمال تمام محمد والمتهم
 التاسع والأربعون/شحاتة محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبو الدهب على السيد جاد الله والمتهم
 السادس والخمسون/محمد محمد على عبد الرسول حسين والمتهم السابع والخمسون/محمد على عبد الرسول حسين والمتهم
 الثامن والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته برادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسران سلمان والمتهم
 السابع والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبو الوفا عاطف على أبو العلا والمتهم التاسع
 والستون/عبد الرحمن يحيى عبد الرحمن على والمتهم الواحد والسبعون/أبو البهجي محمود محمد أبو البهجي والمتهم الثانى
 والسبعون/خالد رجب كامل على والمتهم السادس والسبعون/أحمد محمد الدريمى السنوسى والمتهم التاسع والسبعون/جمال
 السيد محمد الشوربجي والمتهم السادس والثمانون/عزبى جمال إبراهيم على والمتهم التاسع والثمانون/أحمد عصام كامل

التوقيع

رئيس المحكمة

محمد والمتهم التسعون/محمد عمر سلامه حسانين والمتهم الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهم الخامس
التسعون/وليد رمضان عبداللطيف صابر والمتهم السادس والتسعون/شريف محمد حسين محمد والمتهم الثامن
التسعون/عمران محمد خيرى حسن والمتهم المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهم المائة وستة/محمد رمضان
حسن جاد المولى والمتهم المائة وثلاثة عشر/قرنى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهم المائة وثمانية عشر/محمد طه
محمد على والمتهم المائة وتسعة عشر/طه أحمد محمود على عزام والمتهم المائة والواحد والعشرون/حمادة الشيمى فصى
الشيمى والمتهم المائة وأربعة وعشرون/ربيع فكرى قطب حسين المتهم المائة وخمسة وعشرون/يحيى بيومى محمد يوحى
والمتهم المائة وثلاثون/هشيم محمود عبدالحكيم ابوطالب والمتهم المائة وواحد وثلاثون/عزالعرب أحمد محمد موسى والمتهم
المائة وستة وثلاثون/طه محمد أحمد السيد والمتهم المائة وسبعة وثلاثون/خالد حسن على أبو الوفا والمتهم المائة وثلاثة
وثلاثون/عبد الحميد ممدوح عبد الحميد على والمتهم المائة وتسعة وثلاثون/خميس سيف سيد الغرباوى والمتهم المائة
والأربعون/حمادة مختار أحمد محمد والمتهم المائة والواحد والأربعون/كريم محمد زكى ميهوب والمتهم المائة والخمسين
والأربعون/إسلام عادل سيف عمار والمتهم المائة والسادس والأربعون/محمود عيد محمد مصطفى والمتهم المائة والسابع
والأربعون/علاء السيد كامل على والمتهم المائة والخمسون/مدين عطية عبدالمنعم محمد والمتهم المائة والواحد
والخمسون/إسحاق محمد سلامه عبد النبى وشهرته سعيد ظافر والمتهم المائة والرابع والخمسون/على عبد الحميد عبدالله على
وشهرته (على الشاروشى) والمتهم المائة والخامس والخمسون/محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته حنتيسه والمتهم المائة
والسادس والخمسون/أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهم المائة والواحد والستون/هاتى خلف أحمد على وشهرته (هاتى خلف
هاشم) والمتهم المائة والثانى والستون/صلاح خالد صلاح عبدالعزيز والمتهم المائة والثامن والستون/سيد عبد الحميد
عبدالرسول حسانين والمتهم المائة والتاسع والستون/قطب رمضان حسن والمتهم المائة والسبعون/أشرف الدسوقي محمود
الدسوقي والمتهم المائة والرابع والسبعون/شعبان حمدى محمد عبدالوهاب والمتهم المائة والخامس والسبعون/إبراهيم عطا
إبراهيم محمود والمتهم المائة والثامن والسبعون/إبراهيم محمد إبراهيم محمد وشهرته بن بشرى والمتهم المائة والتاسع
والسبعون/عيد طوسون عبدالعزيز والمتهم المائة والثمانون/جمال عبدالرازق حسن عبدالله والمتهم المائة والواحد
والثمانون/عرفه جابر حلمى حسين والمتهم المائة والسابع والثمانون/محمد جمال فتحى شحاته مع باقى المحكوم عليهم
وآخرين مجهولين استعملوا القوة والعنف والتهديد مع موظفين عموميين هم ضباط وأفراد تأمين مركز شرطة مغاغة (لوحوا
بالعنف ضد هم محتشدين أمام مركز الشرطة سالف البيان ومحاصرته وإطلاقهم عدة أعيرة نارية من الأسلحة النارية التى كانت
بحوزتهم صوب المركز وصوب أفرادهم ليحملوهم بغير حق على الأمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو حفظ الأمن
والسببينة العامة للجيلولة دون إقتحام مركز الشرطة وقد بلغوا مقصدهم من ذلك ورغم علم المتهمين أن أفعالهم هذه مؤثمة إلا
أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان تلك الأفعال المؤثمة قانوناً مما حدا بالمحكمة إلى إدانتهم عن الإتهام الثانى
المسند إليهم بقرار الإتهام عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ١٣٧ مكرراً (أ) من
قانون العقوبات



التوقيع

رئيس المحكمة

- حيث أنه من المقرر أن قوام جريمة الإلتلاف العمدى المؤتمه بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات هو فعل التخبى والإلتلاف ولا يشترط أن يكون الإلتلاف كلياً وتاماً فيكفى أن يكون الإلتلاف جزئياً ينصب على جزء من المال الثابت أو المنقول بشرط أن يترتب على هذا الإلتلاف جعل المال أو الشيء غير صالح للإستعمال أو يعطله عن الإنتفاع به وتضديراً لهذا الإلتلاف على مال ثابت أو منقول وأن يكون مملوكاً لغير الجانى ويشترط أن يتوافر القصد الجنائى لدى الجانى أى بصد ارتكاب الفعل المؤتم وإتجاه إرادته إلى إحداث الإلتلاف أو التخريب بغير حق وأن يقع هذا الفعل على مصلحة ذات نفع عام فيتلحقها أو يعطلها عن أداء عملها وقد إطمأنت المحكمة من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت الإلتلاف الثالث الوارد بقرار الإتهام فى حق المتهمين (المقرر محاكمتهم) سالفى الذكر وذلك بأن قاموا وباقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولين بإلتلاف أموال ثابتة ومنقولة لا يمتلكونها وهى ديوان مركز شرطة مغاغة والسيارات الخاصة به عمداً وجعلوها غير صالحة للإستعمال وترتب على ذلك تلفياتها المقدرة قيمتها بالأوراق حسب تقدير جهات الاختصاص وقام المتهمين بإرتكاب تلك الواقعة تنفيذاً لغرض إرهابى ورغم علم المتهمين أن فعلهم هذا مؤتم إلا أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان ذلك الفعل المؤتم مما حدا بالمحكمة إلى إدانتهم عنه عملاً بنص المادة ٤/٣٠٤ إجراءات جنائية وعقابه بمقتضى نص المادة ١/٣٦١ ، ٣ ، ٤ من قانون العقوبات

- حيث أنه من المقرر أن الركن المادى لجريمة وضع النار عمداً يقوم بفعل الإجراءات أن وضع النار بطريق العمد وعلى ذلك فلا عبره بالوسيلة التى وضعت بها النار فقد تكون مائه مشتعلة أو عود ثقاب أو سيجارة أو غير ذلك ولا عبرة بالمادى التى وضعت فيها النار ومن ثم فيكفى لتوافر أركان جريمة الإحراق أن يكون الجانى قد وضع النار عمداً فى أموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ عقوبات واشترط المشرع مقصداً خاصاً هو الإضرار بالاقتصاد القومى وما تتميز به هذه الجريمة هو المخل المادى لسلوك وضع النار وكونه لمال ثابت أو منقول مملوك لجهة من الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ عقوبات وأن يعلم الجانى أن المال مملوك لتلك الجهة ويعتمد وضع النار بها وأن يكون قصده هو الإضرار بالاقتصاد القومى وهو قصد خاص لازم لإكمال النموذج الإجرامى وقد إطمأنت المحكمة من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت الإتهام الرابع الوارد بقرار الإتهام فى حق المتهمين (المقرر محاكمتهم) سالفى الذكر ركناً ودليلاً والتى يخلص مؤداها أن المتهمين (المقرر محاكمتهم) وضعوا وباقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولين عمداً النار فى مركز شرطة مغاغة واستراحة الضباط بأن قاموا بإيصال مصدر حرارى ذو لهب مكشوف بزجاجة بها مادة حارقة فأحدثوا حريق بالمبنى وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى ورغم علم المتهمين أن فعلهم هذا مؤتم إلا أن إرادتهم الحرة الواعية أتجهت إلى إتيان ذلك الفعل المؤتم مما حدا بالمحكمة إلى إدانتهم عنه عملاً بنص المادة ٤/٣٠٤ إجراءات جنائية وعقابه بمقتضى نص المادة ٢٥٢ مكرراً/١ ، ٢ ، ٣ من قانون العقوبات

- حيث الثابت أن من المقرر قانوناً أنه يجب لقيام جريمة السرقة المؤتمه بنص المادة ٣٦٦ مكرراً ثالثاً/٣ أن يقع فعل الإختلاس أى سلب حيازة الشيء من مالكه وذلك بإنتزاعه دون رغبة منه وإدخاله فى خيازة الجانى على مال منقول وهو كل شئ قابل للتملك الخاص أى مما يمكن التعامل عليه بطبيعته وله قيمة مادية أو أدبية وأن يكون هذا المال مملوك لغير الجانى وأن يقوم لدى الجانى العلم بأنه يختلس هذا المال المنقول المملوك للغير عن غير رضا من مالكه وأن يكون ذلك منه بنية

التوقيع
رئيس المحكمة

دخاله فى حيازته وملكه والظهور عليه بمظهر المالك له والحارس عليه كسلطات المالك على ملكه وأن تقع جريمة السرقة
مده سواء من شخص واحد يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمأنت من جماع أدلة الثبوت
لسابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت الإتهام الخامس الوارد بقرار الإتهام فى حق المتهمين المقرر محاكمتهم سالفى الذكر
ركناً ودليلاً والتي يخلص مؤداها أن المتهمين سالفى الذكر سرقوا وباقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولين الأسلحة النارية
والذخائر الأميرية والمضبوطات والدفاتر الحكومية الخاصة بمركز شرطة مغاغة والمهمات والأدوات وكان ذلك بطريق الإكراه
الواقع على الضباط والأفراد القائمين على حراسته بأن قاموا بتهديدهم بالأسلحة سالفة البيان والتعدي عليهم فأحدثوا إساءة
المجنى عليهم المبينة بالتقارير الطبية المرفقة وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات وبنية تملكها رغم
علم المتهمين أن فعلهم هذا مؤثم إلا أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان ذلك الفعل المؤثم مما حدا بالمحكمة إلى
إدانته عنه عملاً بنص المادة ٤/٣٠٢ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ٣١٦ مكرر ثالثاً/ ٣ من قانون
العقوبات

حيث الثابت أن من المقرر قانوناً أنه يجب لقيام جريمة السرقة المؤثمة بنص المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً/ ٣ أن يقع قبل
الاختلاس أى سلب حيازة الشئ من مالكه وذلك بإتزاعه دون رغبة منه وإدخاله فى حيازة الجانى على مال منقول وهر كل
شئ قابل للتملك الخاص أى مما يمكن التعامل عليه بطبيعته وله قيمة مادية أو أدبية وأن يكون هذا المال مملوك لغير الجانى
وأن يقوم لدى الجانى العلم بأنه يختلس هذا المال المنقول المملوك للغير عن غير رضا من مالكه وأن يكون ذلك منة بنية
إدخاله فى حيازته وملكه والظهور عليه بمظهر المالك له والحارس عليه كسلطات المالك على ملكه وأن تقع جريمة السرقة
هذه سواء من شخص واحد يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد إطمأنت من جماع أدلة الثبوت
السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت الإتهام السادس الوارد بقرار الإتهام فى حق جميع المتهمين (المقرر محاكمتهم) سالفى
الذكر ركناً ودليلاً والتي يخلص مؤداها أن المتهمين سالفى الذكر سرقوا وباقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولين المبالغ
النقدية المبينة بالأوراق وكذا السلاح الخاص بالمجنى عليه/عبد الله محمددين علي بأن كان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن
أشهبوا فى وجهه الأسلحة النارية سالفة البيان وتمكنوا بتلك الوسيلة القسرية من الاستيلاء على المسروقات وبنية تملكها ورغم
علم المتهمين أن فعلهم هذا مؤثم إلا أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان ذلك الفعل المؤثم مما حدا بالمحكمة إلى
إدانته عنه عملاً بنص المادة ٤/٣٠٢ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ٣١٦ مكرر ثالثاً/ ٣ من قانون
العقوبات

١- وحيث أن المحكمة أطمأنت من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت أركان الإتهام السابع المسند
للمتهمين (المقرر محاكمتهم) جميعاً سالفى الذكر إذ ثبت فى يقين المحكمة على وجه القطع والجزم واليقين أن المتهمين
سالفى الذكر بذات التاريخ والمكان سالفى البيان عطلوا وباقي المحكوم عليهم وآخرين مجهولون عمدا سير مرفق عام وهو
مركز شرطة مغاغة بأن اقتحموه وأضرموه النيران به وأخلوا بسيره وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي . ورغم علم المتهمين أن
فعلهم هذا مؤثم إلا أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان ذلك الفعل المؤثم مما حدا بالمحكمة إلى إدانته عنه عملاً
بنص المادة ٤/٣٠٢ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ٣٦١ مكرر أ من قانون العقوبات

التوقيع

رئيس المحكمة

- وحيث أن المحكمة أطمأنت من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت أركان الإتهام الثامن المستلزم للمتهمين (المقرر محاكمتهم) جميعاً سالفى الذكر إذ ثبت فى يقين المحكمة على وجه القطع والجزم واليقين أن المتهمين سالفى الذكر بذات التاريخ والمكان سالفى البيان اتلفوا وآخرين مجهولين عمداً الدفاتر والسجلات الخاصة بمركز شرطة معاقبة بأن قاموا بإيصال مصدر حرارى ذو لهب مكشوف بزجاجة بها مادة حارقة فأحدثوا التلفيات المبينة بالأوراق وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى ورغم علم المتهمين أن فعلهم هذا مؤثم إلا أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان ذلك الفعل القرم مما حدا بالمحكمة إلى إدانتهم عنه عملاً بنص المادة ٤/٣٠٢ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ٣٦١ من أنون العقوبات.

- حيث أن المحكمة أطمأنت من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت الإتهامات التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر الواردة بقرار الإتهام فى حق المتهمين (المقرر محاكمتهم) جميعاً سالفى الذكر ركناً ودليلاً رآلى يخلص مؤداها أن المتهمين سالفى الذكر حازوا وأحرزوا أسلحة نارية " بنادق آلية ومسدسات وأفرد خرطوش وذخائر مما تستعمل فى الأسلحة سالفة البيان " مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها إذ أنه من المقرر أن مناط المسؤولية فى ضلتي حيازة وإحراز الأسلحة والذخائر هو ثبوت إتصال الجاني بها إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليها بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازتها حيازة مادية أو بوضع اليد عليها على سبيل الملك والإختصاص والاستئثار بقصد إستعمالها فى نشاط يخل بالنظام والأمن العام وهو ما تحقق بقيام المتهمين جميعاً ببسط سلطانهم على تلك الأسلحة والذخائر سالفة البيان على سبيل الملك والإختصاص ظاهرين عليها بمظهر المالك عالمين بأنه محظور حيازتها وإحرازها . ورغم علم المتهمين المذكورين أن أفعالهم مؤثمة إلا أن إرادتهم الحرة الواعية إتجهت إلى إتيان جرائمهم المؤثمة وقد تحققت النتيجة الإجرامية التى أرادوها بسبب ما أتوه من أفعال مؤثمة الأمر الذى يتوافر به وفى حقهم أركان ذلك الإتهام مما حدا بالمحكمة إلى إدانتهم عنه عملاً بنص المادة ٤/٣٠٢ إجراءات جنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته .

- وحيث أن المحكمة أطمأنت من جماع أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة إسناد وثبوت أركان الإتهام الثالث عشر المسند للمتهمين كلاً من المتهم الثالث والمتهم الرابع والمتهم الثالث عشر والمتهم الثامن عشر والمتهم الثلاثون والمتهم الواحد والثلاثون والمتهم الثالث والثلاثون والمتهم السادس والثلاثون والمتهم التاسع والثلاثون والمتهم الثانى والأربعون والمتهم الخامس والأربعون والمتهم السادس والأربعون والمتهم السابع والأربعون والمتهم الثامن والأربعون والمتهم التاسع والأربعون والمتهم الثانى والخمسون والمتهم السادس والخمسون والمتهم السابع والخمسون والمتهم الثامن والخمسون والمتهم الواحد والستون والمتهم السابع والستون والمتهم الثامن والستون والمتهم التاسع والستون والمتهم الواحد والسبعون والمتهم الثانى والسبعون والمتهم السادس والسبعون والمتهم التاسع والسبعون والمتهم السادس والثمانون والمتهم التاسع والثمانون والمتهم التسعون والمتهم الواحد والتسعون والمتهم الخامس والتسعون والمتهم السادس والتسعون والمتهم الثامن والتسعون والمتهم التسعون والمائة وثلاثة والمتهم المائة وستة والمتهم المائة وثلاثة عشر والمتهم المائة وثمانية عشر والمتهم المائة وتسعة عشر والمتهم المائة وواحد وعشرون والمتهم المائة اربع وعشرون والمتهم المائة وخمس وعشرون والمتهم المائة

التوقيع

رئيس المحكمة

ثلاثون والمتهم المائة وواحد وثلاثون والمتهم المائة وستة وثلاثون والمتهم المائة وسبعة وثلاثون والمتهم المائة وثلاثون والمتهم المائة وتسعة وثلاثون والمتهم المائة وأربعون والمتهم المائة وأربعون والمتهم المائة وخمسة وأربعون والمتهم المائة وستة وأربعون والمتهم المائة وسبع وأربعون والمتهم المائة وسبع وخمسون والمتهم المائة وواحد وخمسون والمتهم المائة وأربع وخمسون والمتهم المائة وخمسين والمتهم المائة وستون والمتهم المائة وستون والمتهم المائة وسبعون والمتهم المائة وأربع وسبعون والمتهم المائة وخمسين وسبعون والمتهم المائة وثمانية وسبعون والمتهم المائة وتسعة وسبعون والمتهم المائة وأربع وثمانون والمتهم المائة وواحد وثمانون (المقرر محاكمتهم) سألنى الذكور إذ ثبت فى يقين المحكمة على وجه القطع وأجزم واليقين أن المتهمين سألنى الذكر بذات التاريخ والمكان سألنى البيان مكثوا المتهمون المخبوسون عمداً والمقبوض عليهم من الهرب من داخل مركز شرطة مغاغة بأن ساعدوهم وسهلوا لهم ذلك بإقتحامهم مركز شرطة سالف البيان وحطموا أبواب أماكن الحجز بداخله وتمكنوا من تهريب عدد أربعة وستون مسجون وزعم علمهم بأن تلك الجريمة مؤتمة قانوناً إلا أن اتجهت إرادتهم الحرة الواعية لأرتكابهم لتلك الأفعال المؤتمة وقد تحققت النتيجة الإجرامية التى أرادوها بسبب ما أتوه من أفعال السالف بيانها الأمر الذى يتوافر به وفى حقهم أركان الإتهام المسند إليهم بقرار الإتهام ويتعين معه إدانتهم عنه عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وعقابهم بمقتضى نص المادة ١٤٢ من قانون العقوبات - حيث الثابت أنه من المقرر قانوناً أن الشخص يعد شريكاً فى الجريمة إذا أرتكب نشاطاً أو فعل يشكل جريمة فى القانون بناءً على صورة من صور الاشتراك كالتهريض فى مثل تلك الواقعة وأن يكون التهريض مباشراً وموجهاً إلى أشخاص معينين وأن يكون هذا الفعل قد وقع بناءً على ذلك التهريض وكذا توافر قصد جنائى متمثل فى علم الشريك بالنتيجة التى يرغب الفاعل إحداثها وأن يكون ذلك التهريض سابقاً على وقوع الجريمة ولما كان ذلك فإن المحكمة قد إطمأنت من جملة أدلة الثبوت السابق إيرادها إلى صحة أسناد وثبوت الإتهام الرابع عشر الوارد بقرار الإتهام والمسند للمتهمين كلاً من المتهم الثالث والمتهم الرابع والمتهم الثالث عشر والمتهم الثامن عشر والمتهم الثلاثون والمتهم الواحد والثلاثون والمتهم الثالث والثلاثون (المقرر محاكمتهم) سألنى الذكر ركناً ودليلاً والتى يخلص مؤداها فى قيامهم بالإشتراك وآخرين مجهولين بطريق التهريض والإتفاق والمساعدة مع باقى المتهمين فى إتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب الجرائم موضوع الإتهامات السابقة الواردة بقرار الإتهام . إذ ثبت يقين المحكمة على سبيل القطع والجزم أن المتهمين المعنيين بذلك الإتهام سألنى الذكر (المقرر محاكمتهم) ولكونهم من مسئولى المكتب الإدارى بجماعة الأخوان المسلمين بشوا فى نفوس المتهمين إرتكاب الجرائم (المقرر محاكمتهم) وقد أتى باقى المتهمين أفعالهم تلك عن عمد وعن علم تام بحقيقة سلوكهم الإجرامى وبناءً على تهريض هؤلاء المتهمين المعنيين بذلك الإتهام والمقرر محاكمتهم سألنى الذكر وإتفاقهم ومساعدتهم لهؤلاء المتهمين بإمدادهم بالأموال والأسلحة التى استعانوا بها فى مهاجمة مركز شرطة مغاغة وأصدروا لهم التعليمات بذلك واتجهت إرادتهم الحرة الواعية إلى تحقيق النتيجة رغم علمهم بتأنيدها وما يحتمل أن ينتج عنه عقلاً وبحكم المجرى العادى للأمور وقد تحققت النتيجة الإجرامية التى أرادوها بسبب ما أتوه من أفعال وبناءً على ذلك التهريض والإتفاق والمساعدة وقد أرتبط فعل المتهمين (المقرر محاكمتهم) المذكورين بالنتيجة رابطة السبب بالمسبب ولما كان من المقرر أن من أشترك فى جريمة فعليه عقوبتها

السوفية
رئيس المحكمة

لأمر ١ الذى يتعين معه إدانتهم عن ذلك الإتهام المسند إليهم بقرار الإتهام عملاً بنص المادة ٢٠٤/٣ ج وعقابه بمقتضى
صوص المواد ٤٠/أولاً، ٤١، ٩٠، ٩٦، ١٣٧ مكرر ١، ١٤٢، ٢٥٢، ٣١٤، ٣٦١، ٣٦٥ مكرر ١، ٢٦١،
مكرراً (ثالثاً/ثانياً، ثالثاً من قانون العقوبات والمواد ١، ٢/١، ٦، ١/٢٦، ٣، ٤، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩١٤
بشأن الأسلحة والذخائر وتعديلاته .

- حيث أن المحكمة قدرت أن الإتهامات المسندة للمتهمين جميعاً سالفى الذكر مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة كونها تحتاج
مشروع إجرامى واحد الأمر الذى أعملت المحكمة نص المادة ٣٢ عقوبات وقضت بعقوبة الجريمة الأشد .

- حيث أن الإتهامات المسندة للمتهمين (المقرر محاكمتهم) سالفى الذكر بشأن الإتهامات المسندة إليهم قد ارتبطت كلاً
منهم ارتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة كون كلاً منهم وليد مشروع إجرامى واحد وانتظمهم فكر وغرض إجرامى واحد لذلك
أعملت المحكمة نص المادة ٣٢ عقوبات وقضت بعقوبة الجريمة ذات الوصف الأشد والواردة بنص المادة ٤/٩٠ من قانون
العقوبات .

- وحيث أن المحكمة وهى فى مجال تقديرها العقاب وإنزاله بالمتهمين كلاً من المتهم الثالث/فتحى على سيد على وأمههم
الرابع/محمد حسن على الزياى والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبدالرحيم محمد والمتهم الثامن عشر/عبدالرؤوف نجيب
حسين حسانين والمتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهم الحادى والثلاثون/فراج أحمد محمد محمود وأمههم
الثالث والثلاثون/محمد محمد عبدالوهاب السيد والمتهم السادس والثلاثون/نميرى التعلب إبراهيم مصطفى والمتهم التاسع
والثلاثون/عبدالفتاح عبدالحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الثانى والأربعون/فوزى تمام محمد عمر والمتهم الخامس
والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم السابع والأربعون/يحمد
فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/زأفت كمال تمام محمد والمتهم التاسع والأربعون/سحابة
محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبوالسهد على السيد جاد الله والمتهم السادس
والخمسون/محمد محمد على عبدالرسول حسين والمتهم السابع والخمسون/محمد على عبدالرسول حسين والمتهم الثامن
والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته برادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسران سلمان والمتهم السابع
والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبوالوفا عاطف على أبوالعلا والمتهم التاسع والستون/عبدالرحمن
يحيى عبدالرحمن على والمتهم الواحد والسبعون/أبوالبهجى محمود محمد أبو البهجى والمتهم الثانى والسبعون/خالد رجب
كامل على والمتهم السادس والسبعون/أحمد محمد الدريمى السنوسى والمتهم التاسع والسبعون/جمال السيد محمد
الشوربجى والمتهم السادس والثمانون/عربى جمال إبراهيم على والمتهم التاسع والثمانون/أحمد عصام كامل محمد والمتهم
التسعون/محمد عمر سلامه حسانين والمتهم الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهم الخامس والتسعون/وليد
رمضان عبداللطيف صابر والمتهم السادس والتسعون/شريف محمد حسين محمد والمتهم الثامن والتسعون/عمران محمد
خيرى حسن والمتهم المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهم المائة وستة/محمد رمضان حسن جاد المولى
والمتهم المائة وثلاثة عشر/قرنى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهم المائة وثمانية عشر/محمد عطية محمد على والمتهم
المائة وتسعة عشر/طه أحمد محمود على عزام والمتهم المائة والواحد والعشرون/حمادة الشيمى فهمى الشيمى والمتهم

رئيس المحكمة

مائة وأربعة وعشرون/ربيع فكري قطب حسين المتهم المائة وخمسة وعشرون/يحي بيومي محمد بيومي والمتهم المائة ثلاثون/هيثم محمود عبد الحكيم ابوطالب والمتهم المائة وواحد وثلاثون/عزالعرب أحمد محمد موسى والمتهم المائة ستة وثلاثون/ طه محمد أحمد السيد والمتهم المائة وسبعة وثلاثون /خالد حسن علي أبو الوفا والمتهم المائة وثلاثة وثلاثون/عبد الحميد مندوح عبد الحميد علي والمتهم المائة وتسعة وثلاثون/خميس سيف سيد الغرباوي والمتهم المائة والأربعون/حمادة مختار أحمد محمد والمتهم المائة والواحد والأربعون/كريم محمد زكي ميهوب والمتهم المائة والخمس والأربعون/إسلام عادل سيف عمار والمتهم المائة والسادس والأربعون/محمود عيد محمد مصطفى والمتهم المائة والسبع والأربعون/علاء السيد كامل علي والمتهم المائة والخمسون/مدين عطية عبد المنعم محمد والمتهم المائة والواحد والخمسون/إسحاق محمد سلامة عبد النبي وشهرته سعيد ظافر والمتهم المائة والرابع والخمسون/علي عبد الحميد عبد الله علي وشهرته (علي الشاروشي) والمتهم المائة والخامس والخمسون/محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته جنتيسه والمتهم المائة والسادس والخمسون/أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهم المائة والواحد والستون/هاني خلف أحمد علي وشهرته (هاني فلب هاشم) والمتهم المائة والثاني والستون/صلاح خالد صلاح عبد العزيز والمتهم المائة والثامن والستون/سيد عبد الحميد عبد الرسول حسنين والمتهم المائة والثاسع والستون/قطب رمضان حسن والمتهم المائة والسبعون/أشرف الدسوقي منصور الدسوقي والمتهم المائة والرابع والسبعون/شعبان حمدي محمد عبد الوهاب والمتهم المائة والخامس والسبعون/إبراهيم عطا إبراهيم محمود والمتهم المائة والثامن والسبعون/إبراهيم محمد إبراهيم وشهرته بن بشري والمتهم المائة والاسع والسبعون/عيد طوسون عبد العظيم عبد الرحمن والمتهم المائة والثمانون/جمال عبدالرازق حسن عبد الله والمتهم المائة والواحد والثمانون/عرفه جابر حلمي حسين والمتهم المائة والسابع والثمانون/محمد جمال فتحى شحاته أخذتهم بقسط من الرأفا نظراً لأحوالهم وظروف ارتكابهم الواقعة محل الدعوى فأعملت في حقهم حكم المادة ١٧ عقوبات .

- وحيث أنه قد ترتب على تخريب المنشآت الحكومية خسائر مادية تم تقديرها بمعرفة جهات الاختصاص الأمر الذي لوجب القضاء بدفع قيمتها إعمالاً لبص المادة ٥/٩٠ عقوبات .

- حيث بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه عدم اختصاص المحكمة العسكرية للجنايات ولائياً بنظر الدعوى كون الواقعة تمت قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ فمردود عليه أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ نصت المادة الثانية منه علي خضوع الجرائم التي تقع علي المنشآت والمرافق العامة والتي تعد في حكم المنشآت العسكرية طوال فترة تأمينها من قبل القوات المسلحة لإختصاص القضاء العسكري وأنه علي النيابة العامة إحالة القضايا المتعلقة بهذه الجرائم للنيابة العسكرية المختصة وكانت واقعة الدعوى قد وقعت في تاريخ يسبق صدور هذا القرار بقانون السالف ذكره إلا أن ظلت الدعوى قائمة في مرحلة التحقيق الابتدائي ولم يكن تم إتخاذ إجراء إحالتها للمحاكمة وقفل باب المرافعة فيها قبل تاريخ العمل بهذا القرار بقانون الأخير المعدل للاختصاص بنظر هذه الجرائم إلى القضاء العسكري وكان تاريخ العمل به قبل إجراء النيابة العامة التصرف في التحقيق موضوع الدعوى أو إحالتها للمحاكمة وقفل باب المرافعة فيها الأمر الذي بات معه إحالة النيابة العامة لها للنيابة العسكرية تطبيقاً لقاعدة سريان ذلك القرار بقانون علي ما لم يكن فصل فيه من دعاوى تطبيقاً لقاعدة الأثر الفوري لانحسار إختصاص القضاء العادي عن نظرها وإنعقاد الإختصاص بها للقضاء العسكري قد جاء متفقاً

صحيح القانون فضلاً عن أن النص بالمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ لم يشترط لأختصاص القضاء العسكري بنظر الجرائم التي تقع علي المنشآت والمرافق والممتلكات العامة المشار إليها بالمادة الأولى أن تكون خلال فترة الحماية فقط ولو كان يقصد المشرع هذا الشرط. لنص عليه صراحة في المادة الثانية عندما قرر إختصاص القضاء لتأمين الحماية فقط ولو كان يقصد المشرع هذا الشرط. لنص عليه صراحة في المادة الثانية عندما قرر إختصاص القضاء العسكري وأن عبارة "المشار إليه بالمادة الأولى" الواردة بالمادة الثانية هي تحيل لما أورده المشرع من منشآت عامة وبوابة عددها بالمادة الأولى ومتى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فلا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل فلا محل للإجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه والقول بخلاف ذلك ما هو إلا تفرغ للنص من قصده ومضمونه. لم يكن المشرع في جأجه إلى تلك الفقرة الثانية من الأصل لتوقف بالصياغة عند حد الفقرة الأولى منه لو أراد أعمال الإخلال للجرائم التي ترتكب في المستقبل بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، أما وأن أضاف الفقرة الثانية على نحو ما جاء بالنص لصدا كي تشمل تلك الإخلال للجرائم محل التحقيق بالنيابة العامة وقت صدور القانون والتي بطريق اللزوم العقلي ارتكبت في تاريخ سابق على إنفاذ القرار بقانون ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ ، وقد انتهجت محكمة النقض المصرية ذات النهج إذ قررت - لما كان الأصل أن قوانين الإجراءات تسري من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها - وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ولما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل نصت على أنه يختص القضاء العسكري دون غيره بنظر الجرائم الداخلة في اختصاصه وفقاً لأحكامه وغيرها من الجرائم التي يختص بها قانون آخر وكانت المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ قد أوردت الجرائم التي يختص بها القضاء العسكري والمتعلقة بحماية المنشآت والممتلكات العامة وما يدخل في حكمها الأمر الذي يكون معه نظر المحكمة للدعوى المطروحة يتفق والطريق الذي رسمه القانون بشأن تحديد ذلك الاختصاص ويكون ذلك الدفع بعدم الاختصاص على غير سند من القانون .

- وحيث أنه بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه عدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ فمردود عليه أنه ولما كانت المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على "أنه إذا دلح أحد الخصوم أمام المحاكم أو أحدي الهيئات ذات الإختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا وإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن" مما مفادة أن لمحكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها. ولما كان ذلك وكانت المحكمة قدرت عدم جدية هذا الدفع لاسيما وأن القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ صدر من السيد رئيس الجمهورية ومجلس النواب غير قائم طبقاً لنص المادة ١٥٦ من دستور ٢٠١٣ بعد صياغته من مجلس الدولة إعمالاً لنص المادة ١٩٠ من الدستور السالف ذكره وكان ذلك القرار بقانون

النائب

رئيس المحكمة

فق أيضاً مع الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٤ من الدستور أيضاً والتي تنص على "يحدد القانون تلك الجرائم وينص اختصاصات القضاء العسكري الأخرى". وقد جاء نص القرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ مبيناً اختصاص القضاء العسلى لأخرى بنظر الجرائم التي تقع على المنشآت والمرافق والممتلكات العامة والتي تعد في حكم المنشآت طوال فترة تأمينها من قبل القوات المسلحة وأنه على النيابة العامة إحالة القضايا المتعلقة بهذه الجرائم للنيابة العسكرية وحيث أنه لما تقدمت المحكمة ترى في حدود سلطتها التقديرية أن الدفع بعدم الدستورية للقرار بقانون سالف الذكر غير جدى وتلفت عنه .

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه عدم اختصاص المحكمة العسكرية للجنايات بنظر الدعوى لوجود ارتباط بين الجرائم المسندة للمتهمين ارتباطاً لا يقبل التجزئة تطبيقاً لنص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية فمردود عليه أعمالاً للقرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ فقد انعقد الاختصاص للقضاء العسكى وحال كون تلك الجرائم الواردة بقرار الاتهام المسندة للمتهمين مرتبطة أعمالاً لنص المادة ٣٢ عقوبات ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأنه من المقرر أن الجريمة الملبطة تتماسك وتتضم بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة الأصلية وهى جريمة التخريب والإتلاف العمدى وتسير فى مجراها بدور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى فى التحقيق والإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيها لذا ينعقد الاختصاص بتلك الجرائم المرتبطة للمحكمة العسكرية للجنايات وهو الأمر الذى طرحت معه المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه .

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه بطلان إجراءات القبض على المتهم العاشر وبطلان أمر حبسه احتياطياً لعدم تجديد أوامر الضبط والإحضار الصادرة للمتهم فمردود عليه بأنه بإعمال اللزوم العقلي والمنطقي فإن ضبط المتهم من قبل جهات الضبط من ضباط مركز شرطة مغاغة وعرضهم على سلطة الإتهام قد تم بناءً على أمر ضبط وإحضار سارى خلال المدة القانونية . وأن المحكمة إطمأنت إلى أن ضبط ذلك المتهم تم خلال المدة القانونية لصدور القرار وجاءت إجراءات حبسه احتياطياً ومثوله أمام المحكمة العسكرية للجنايات صحيحاً . الأمر الذى يكون معه هذا الدفع ليس له محل مما ينعين إطراره وعدم التحويل عليه .

- حيث أنه بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه تناقض الدليل الفنى مع الدليل القولى المتمثل فى أقوال ضباط مركز شرطة مغاغة بشأن كيفية حدوث الواقعة وتناقض هذا الدليل الفنى مع التحريات المقدمة فى الدعوى . فمردود عليه أن المحكمة قد إطمأنت لما سطر بكافة التقارير والأدلة الفنية المرفقة بأوراق الدعوى . وإطلعت عليها المحكمة وقد أثبتت بكافة المعينات وجود تلفيات وآثار إحتراق بمركز شرطة مغاغة وكان تقرير مصلحة الأدلة الجنائية المرفق بالأوراق قد أرجع سبب الحريق نتيجة لوصول مصدر حرارى سريع ذو لهب مكشوف . ولما كان من المقرر أنه يكفى أن يكون الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءة والتوفيق وأن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه لمحكمة الموضوع التى لها تقدير القوة التليبية فلها مطلق الحرية فى الأخذ من التقرير ما تطمئن إليه والإلتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير وكان الثابت أن المعينات التى تمت لمركز شرطة مغاغة محل الإتهام لا يشوبها ثمة تناقض مع تقرير مصلحة الأدلة الجنائية ويكون منعى الدفاع فى هذا الشأن غير سليم ولا يعدو الدفع إلا أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين لمناقضه الصورة التى إرسمت فى وجدان المحكمة .

التوقيع

رئيس المحكمة

- أما بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه بطلان وإنعدام التحريات وكيديتها وتلفيقها وعدم جديتها وعدم صلاحيتها من حيث كدليل للإدانة أو للإتهام - فمردود عليه أن المحكمة لم ترى ثمة بطلان قد شاب تلك التحريات التي أجريت بشأن الواقعة موضوع الدعوي فلا أساس لإنعدامها أو بطلانها كما إدعى الدفاع بل أن المحكمة قد وجدت أن تلك التحريات قد بنيت على أساس قانوني صحيح ولم يشوبها شائبة تبطلها فطلت منها إدانة المتهمين جميعاً ظاهرة واضحة لا تخفيها شئ وخاصة أنها حاسطة بها جاء مطابقاً لما حوته أوراق الدعوي ومتفقاً مع الواقعة التي سردها باقي الأدلة وخاصة شهود الإثبات التي استند إليهم المحكمة فسيغ كل ذلك الطمأنينة على قلب المحكمة إذا ما جعلت من هذه القرينة أساساً قوياً بإدانة المتهمين مع باقي أدلة الدعوي سائلة البيان ومن ثم أصبحت قالة الدفاع في هذا الشأن خاوية لا تجد في الأوراق ما يعضدها . الأمر الذي يتعين معه طرحها جانباً وعدم التعويل عليها .

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهمين الحاضرين من دفع بالإنعدام دليل الإسناد وعدم صحة إسناد القرينة وانتفاء أدلة الثبوت في حق المتهمين ولعدم تواجدهم على مسرح الجريمة فمردود عليه بأن المحكمة إطمأنت لصحة إثبات وإسناد الإتهامات في جانب المتهمين بعد أن ثبت لديها على وجه القطع واليقين من كافة أدلة الإثبات السالف سردها وأقر أركان الإتهامات في جانب المتهمين الأمر الذي تطرح معه المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه .

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع من دفع قوامه تناقض أقوال شهود الواقعة من ضباط الشرطة بشأن كيفية وقوع الحادث فمردوداً عليه بأن التناقض في أقوال الشهود - بغرض حذونه - لا ينال من تلك الأقوال ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ولا سيما وأن المتهمين جميعاً قد تواجدهم بمسرح الجريمة حال ارتكابهم لواقعة الدعوي واجتمعت أقوال الشهود على ارتكابهم لتلك الجرائم ولا سيما وأنه من المقرر أن للمحكمة أن تزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه وإلى كفايتها كدليل بغير معقب مما حدا بالمحكمة إلى الإطمئنان إلى تلك الأقوال لذا فقد طرحت المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه .

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهمين الحاضرين بالجلسة من دفع ببطلان تحقیقات النيابة العامة لمخالفتها نص المادتين ٧٠ ، ٢٠٦ إجراءات جنائية ومخالفتها نص المادة ٥٤ من الدستور لأجرائها بمعرفة وكيل نيابة وليس رئيس نيابة أو قاض تحقيق فمردود عليه أنه من المقرر أن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصل بالتحقيق الابتدائي في جميع الجرائم عملاً بحكم المادة ١٩٩ إجراءات جنائية واستثناء يجوز ندب قاضی للتحقيق في جريمة معينة أو جرائم من نوع خاص وكان مؤدى نص المادة ٢٠٦ مكرر إجراءات جنائية أنه إذا باشر التحقيقات في جريمة من الجرائم الواردة بنص تلك المادة عضو بالنيابة العامة بدرجة رئيس نيابة يكون له سلطات قاضی التحقيق بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة للنيابة العامة وذلك فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي وإمتداده ومده المقررة ولما كان ذلك وكان البين من نص المادة أنه البيان أن المشرع قد تدخل لتوسيع سلطات النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقل وذلك في الجرائم التي تمثل خطورة كبيرة قدرها الشارع فأعطى للنيابة العامة سلطات قاضی التحقيق في تقرير الحبس الاحتياطي في شأن تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فضلاً عن سلطة محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة المبينة بالمادة ١٤٣ إجراءات جنائية وإذ البين أن مناط الحظر المقرر في تطبيق المادة ٢٠٦ مكرر

رئيس المحكمة

إجراءات كان بشأن الحدود المقررة في مدد الحبس الاحتياطي فقط ولا يمتد إلى إجراء التحقيق في ذاته بأن يشترط أن يوجه رئيس نيابة ومن ثم لا يقدح في سلامة إجراءات التحقيق إجرائه ممن تقل درجته عن رئيس نيابة فضلاً عن المادة ٧٠ - ج أعطت لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة القيام بأعمال التحقيق في حدود ما كلف به ولما كان اللت بتحقيقات النيابة العامة أنه إجريت التحقيقات تحت إشراف ومتابعة رئيس نيابة المنيا الكلية وكان يقرر فيها المتبع بينهم التنسيق في هذا الشأن هاتفياً فيما بين رئيس نيابة المنيا الكلية والمحامي العام لنيابة جنوب المنيا الكلية وإطمأنت المحكمة لصحة وسلامه إجراءات تحقيقات النيابة العامة واتفاقها ونصوص الدستور وصحيح القانون ومن ثم يكون الدفع على غير سند من القانون بما يوجب طرحه.

- حيث بشأن ما أثاره الدفاع من بطلان تحريات ضباط الأمن الوطني لعدم اختصاصهم مكانيا بالواقعة طبقاً لنص المادة ٢١ أ ج فمردود عليه بأن المحكمة بأن تحريات ضباط الأمن الوطني جاءت صحيحة كونهم بنص المادة ٢٣ / ٢ أ ج فهم من ضباط الشرطة ومحل عملهم عن دائرة المنيا ومحل الواقعة حدثت بمركز مغاغة ومن ثم فهي محل اختصاصهم وبموجب التحريات الجدية الصحيحة وما ساندتها من أدلة وقرائن فقد تحدد المتهمين مرتكبي الواقعة وهو ما يستتبع معه تتبع تولاة الضباط للمتهمين لضبطهم أينما كانوا بموجب عملهم الوظيفي وهو ما تطمئن المحكمة معه يقيناً لتحقيق تلك الجرائم الواردة بقرار الإتهام ركناً ودليلاً في جانب المتهمين جميعاً وذلك بما حوته أوراق الدعوى من أدلة سابق سردها وان الواقعة التي

ارتكبتها المتهمين وارده بقرار الإتهام ومسنده للمتهمين الذين ارتكبوها والمذكورين بقرار الإتهام وما حوته الدعوى من إجراءات جاءت تتفق وصحيح القانون من ثم فقد أطرحت المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه.

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهمين الحاضرين من دفعو بإعدام وانتفاء دليل الإسناد في الدعوى وانتفاء أدلة الثبوت في الدعوى وخلو الدعوى من ثمة أدلة وعدم صحة إسناد الواقعة للمتهمين لعدم تواجدهم على مسرح الجريمة وانتفاء صلة المتهمين بالواقعة وعدم ثبوت الأفعال المؤثرة في جانبهم وانتفاء الجرائم في حق المتهمين واستبعاد بعض أسماء المتهمين من تحريات الأمن الوطني وانتفاء أركان الجرائم الواردة بقرار الإتهام وانتفاء المساهمة أو الاشتراك في الواقعة في جانب جميع المتهمين فمردود عليه بأن المحكمة إطمأنت لصحة إثبات وإسناد جميع الإتهامات في جانب جميع المتهمين بعد أن ثبت لديها على وجه القطع والجزم واليقين من كافة أدلة الإثبات السالف سردها والمتسادة مع بعضها لتوافر أركان الإتهامات في جانب المتهمين جميعاً وإطمأنت بأن المتهمين تواجدهم بمحل الواقعة يوم حدوثها وقاموا بأداء أدوارهم فيها فاعلين ومساهمين ومرتكبين لتلك الواقعة . الأمر الذي طرحت معه المحكمة هذه الدفع ولم تعول عليها .

- حيث أنه بشأن ما أثاره الدفاع الحاضر من دفع قوامه كيدية الإتهام وتلفيقه وإنقطاع صلة المتهمين بالواقعة وعدم توافر أركان الإتهامات المسندة للمتهمين فمردود عليه أن المحكمة قد إطمأنت لما حوته أوراق الدعوى ولشهادة الشهود الثقات التي عولت عليها والتي لم تشوبها ثمة شائبة ذات أثر فيها ووقر في وجدان المحكمة توافر الإتهامات في حق المتهمين ركناً ودليلاً وكانت تلك الدفع من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل رداً خاصاً من المحكمة ويكون الدفع غير صحيح .

- وحيث بشأن ما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهمين من دفع بشيوع الإتهامات بالنسبة للمتهمين وعدم تحديد دور كل منهم على حده فمردود عليه أنه من المقرر أنه يعد فاعلاً للجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي

رئيس المحكمة

عملاً عملاً من الأعمال المكونة لها ومن ثم يكون مسئولاً عنها على الرغم من أنه لم يقم بباقي الأعمال المكونة للريسة وإنما أتاها غيره وهو ما يفترض معه أن من يتدخل فى ارتكاب الجريمة لا يأتي الركن المادى لها بأكمله كون الجلي لا يكفى فعله بمفرده لأن يشكل الركن المادى فى الجريمة حتى لو ارتكب الجاني جزء من الجريمة غير أنه يعد متضاماً إلى المسئولية مع غيره من الجناة عن الجريمة كلها ولما كان ذلك كذلك فإن المحكمة إطمأنت من الأدلة السابق سردها إلى حيازة المتهمين أسلحة نارية وذخائر بقصد استعمال بقصد استعمالها فى ارتكاب الوقائع محل الاتهامات المسندة إليهم حتى ولو لم يثبت إتفاقهم على ذلك وبالتالي وجبت مؤاخذه جميع الشركاء عن هذه الأفعال حتى ولو أتى أحدهم قبل واحد من تلك الأفعال المكونة للجريمة على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها أخذاً بقاعدة مسئولية الشركاء عن الجرائم المحتملة عن نشاطهم الأصلية وتطبيقاً لقاعدة سريان الظروف المادية المتصلة بمسائل الجريمة فى حق جميع المساهمين فاعلين أو شركاء علموا بها أم لم يعلموا بها وهو ما طرحت معه المحكمة هذا الدفع ولم تعول عليه.

- وحيث أن ما أثاره دفاع المتهمين الحاضرين من دفع آخرى فهي من قبيل الدفع الموضوعية التي تلتفت عنها المحكمة إذ أنها تدور جميعها حول التشكيك فى أدلة الإثبات التي وثقت فيها المحكمة وإطمأنت إليها ذلك أنه من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها الدفاع على استقلال الرد مستفاد من أدلة الإثبات سالفة الذكر والتي إطمأنت إليها المحكمة وعولت عليها فى التبدليل على ثبوت الإتهام.

لذلك وهذه الأسباب

الحكم

باسم الشعب

- بعد الإطلاع على مواد الإتهام والمواد ٤/٣٠٢، ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، ١٧، ٣٢، ٩٠، ٢٥٢ مكرر/١/٧٥، من قانون القضاء العسكري وقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية للدولة.

- وبعد المداولة قانوناً:-

- حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة كلاً من كلاً من المتهم الثالث/فتحى على سيد على والمتهم الثالث عشر/محمد أحمد عبد الرحيم محمد والمتهم الثامن عشر/عبدالرؤوف نجيب حسين حسنين والمتهم الحادى والثلاثون/فراج أحمد محمد محمود والمتهم السادس والثلاثون/نميرى التعلب إبراهيم مصطفى والمتهم التاسع والثلاثون/عبدالفتاح عبدالحميد تمام محمد وشهرته مصباح والمتهم الخامس والأربعون/رمضان عفت على قطب والمتهم السادس والأربعون/جمعه على كسروى على والمتهم السابع والأربعون/محمد فوزى تمام محمد وشهرته محمد فايز والمتهم الثامن والأربعون/أفت كمال تمام محمد والمتهم التاسع والأربعون/شحاتة محمد راضى محمد وشهرته فرج والمتهم الثانى والخمسون/أبوالدهب على السيد جاد الله والمتهم الثامن والخمسون/محمد رجب كامل على وشهرته برادعى والمتهم الواحد والستون/حسين سليمان عسران سلمان والمتهم السابع والستون/محمد الظنى على محمد والمتهم الثامن والستون/أبوالوفا عاطف على أبو العلا

رئيس المحكمة

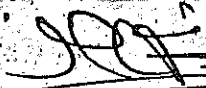
والمتهم التاسع والستون/عبدالرحمن يحيى عبدالرحمن على والمتهمة الواحد والسبعون/أبوالبهجى محمود محمد أبو الهجى
والمتهم الثانى والسبعون/خالد رجب كامل على والمتهمة السادس والسبعون/أحمد محمد الدريدى السنوسى والمتهمة
التاسع والسبعون/جمال السيد محمد الشورىجى والمتهمة السادس والثمانون/عربى جمال إبراهيم على والمتهمة السبع
والثمانون/أحمد عصام كامل محمد والمتهمة الواحد والتسعون/على حسن محمد على والمتهمة الخامس والتسعون/كبد
رمضان عبداللطيف صابر والمتهمة السادس والتسعون/شريف محمد حسين محمد والمتهمة الثامن والتسعون/عمران محمد
خيرى حسن والمتهمة المائة وثلاثة/أحمد إسماعيل إبراهيم محمد والمتهمة المائة وستة/محمد رمضان حسن جاد الولى
والمتهمة المائة وثلاثة عشر/قرنى على أحمد على وشهرته (رضا) والمتهمة المائة وثمانية عشر/محمد عطية محمد على
والمتهمة المائة وتسعة عشر/طه أحمد محمود على عزام والمتهمة المائة والواحد والعشرون/حمادة الشيمى فهمى السيسى
والمتهمة المائة وأربعة وعشرون/ربيع فكرى قطب حسين والمتهمة المائة وخمسة وعشرون/يحيى بيومى محمد بيومى والمتهمة
المائة وستة وثلاثون/طه محمد أحمد السيد والمتهمة المائة وسبعة وثلاثون/خالد حسن على أبوالوفا والمتهمة لمائة
وثمانية وثلاثون/عبدالحميد ممدوح عبدالحميد على والمتهمة المائة وتسعة وثلاثون/خميس سيف سيد الغرباوى والمتهمة
المائة والأربعون/حمادة مختار أحمد محمد والمتهمة المائة والواحد والأربعون/كريم محمد زكى ميهوب والمتهمة لمائة
والخامس والأربعون/إسلام عادل سيف عمار والمتهمة المائة والسادس والأربعون/محمود عيد محمد مصطفى والمتهمة
المائة والسابع والأربعون/علاء السيد كامل على والمتهمة المائة والخمسون/مدين عطية عبدالمنعم محمد والمتهمة لمائة
والواحد والخمسون/إسحاق محمد سلامه عبدالنبي وشهرته سعيد ظافر والمتهمة المائة والرابع والخمسون/على عبدالحميد
عبدالله على وشهرته (على الشاروشى) والمتهمة المائة والخامس والخمسون/محمد عادل تاج الدين إبراهيم وشهرته حيسه
والمتهمة المائة والسادس والخمسون/أحمد محفوظ أحمد حافظ والمتهمة المائة والواحد والستون/هانى خلف أحمد على
وشهرته (هانى خلف هاشم) والمتهمة المائة والثانى والستون/صلاح خالد صلاح عبدالعزيز والمتهمة المائة والتاسع
والستون/قطب رمضان حسن والمتهمة المائة والسبعون/أشرف الدسوقي محمود الدسوقي والمتهمة المائة والرابع
والسبعون/شعبان حمدى محمد عبدالوهاب والمتهمة المائة والخامس والسبعون/إبراهيم عطا إبراهيم محمود والمتهمة المائة
والثامن والسبعون/إبراهيم محمد إبراهيم محمد وشهرته بن بشرى والمتهمة المائة والثمانون/جمال عبدالرازق حسن عبدالله
والمتهمة المائة والسابع والثمانون/محمد جمال فتحى شحاته بالسجن المؤبد نظير ما أسند إليهم بقرار الإتهام/وبمعاقبة
كلأ من المتهم الثلاثون/محمد إبراهيم على أبو جدير والمتهمة الثالث والثلاثون/محمد محمد عبدالوهاب السيد والمتهمة
المائة وواحد وثلاثون/عزالعرب أحمد محمد موسى والمتهمة المائة والتاسع والسبعون/عيد طوسون عبدالعظيم عبدالرحمن
والمتهمة المائة والواحد والثمانون/عرفه جابر حلمى حسين بالسجن المشدد لمدة خمسة عشر سنة نظير ما أسند إليهم
بقرار الإتهام/وبمعاقبة كلأ من والمتهمة الثانى والأربعون/فوزى تمام محمد عمر والمتهمة السادس والخمسون/محمد
محمد على عبدالرسول حسين والمتهمة السابع والخمسون/محمد على عبدالرسول حسين والمتهمة التسعون/محمد عمر
سلامه حسنين والمتهمة المائة وثلاثون/هيثم محمود عبدالحكيم أبوطالب بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات نظير ما

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٢٠١٥/٢٨٢ ج ٤ أسبوط

٤٢

اسند إليهم بقرار الاتهام وبمعاقبة كلاً من المتهم الرابع/محمد حسن علي الزبادي والمتهم المائة والثامن والستون/سيد عبد الحميد عبد الرسول حسانين بالسجن المشدد لمدة سبع سنوات نظير ما اسند اليهما بقرار الاتهام بعد تعديل قلم ووصف الاتهامات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر المتسند إليهم ليكون بالمادة ٩٠ مع إلزامهم متضامين مع باقي المحكوم عليهم بدفع قيمة التلفيات والمسروقات من عهدة مركز شرطة مغاغة حسب تقدير جهات الاختصاص.

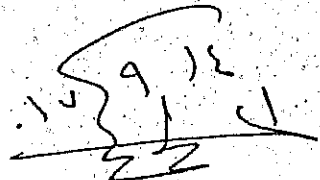
- - صدر هذا الحكم وتلى علناً بالجلسة المنعقدة بجهة أسبوط اليوم الخميس الموافق السابع والعشرون من شهر يوليو لعام ١٤٣٧ ميلادية ٢٠١٧/٧/٢٧ م.


التوقيع

عقيد/ محمد عرفه حسن
رئيس المحكمة العسكرية للجنايات ١/د

قرار السيد القاضي

أصدره على كذا كذا



التوقيع
لواء أعمد عبد محمد عمار
مدير المظفر المركزي